

جذور الإستبداد في الشرق الأوسط

سيلين بولمي

أستاذة دراسات الشرق الأوسط بمعهد دراسات الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، جامعة مرمره، بإسطنبول-تركيا، وهي أيضا باحثة بمركز الدراسات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية (سيتا)، تركز أبحاثها حول مواضيع: السياسة الخارجية التركية، الشرق الأوسط والعلاقات الدولية، الشؤون التركية-الأمريكية والنانو والسياسات الدفاعية الأمنية التركية، لها كتاب مهم بعنوان: "تركيا وسياسة القواعد العسكرية الأمريكية:دراسة حالة قاعدة إنجيليك الجوية"

ترجمة وتحرير: جلال خشيب

جلال خشيب، كاتب وباحث جزائري بمعهد دراسات الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، جامعة مرمره بإسطنبول-تركيا، ويقسم الدراسات الآسيوية كلية العلاقات الدولية بجامعة الجزائر3. يعمل حاليا كباحث بمركز إدراك للدراسات والاستشارات بمدينة إسطنبول-تركيا

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

أذار / مارس 2017

IRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

هذه الدراسة فصلٌ من كتاب جماعي لمجموعة من الأساتذة الأتراك صدر بالإنجليزية عن منشورات (PALGRAVE MACMILLAN) سنة 2015، بعنوان: "الإستبداد في الشرق الأوسط"

جدول المحتويات

3.....	ملخص تنفيذي:
4.....	مدخل
6.....	ما معنى الإستبداد؟
10.....	ما هي الأسباب؟
12.....	❖ أثر الماضي:
12.....	الإرث المؤسساتي: ○
14.....	تفسير قديم: الإسلام: ○
17.....	الثقافة العربية والسُّلطة الأبوية الجديدة: ○
20.....	❖ أثر الحاضر:
20.....	دور الغرب: ترويج الديمقراطية: ○
21.....	الانتخابات كأداة في يد النظام الإستبدادي: ○
24.....	الجيش: في أيِّ صفِّ يقف؟ ○
27.....	التنمية الإقتصادية والدولة الريعية: ○
30.....	خاتمة:

ملخص تنفيذي:

تُعتبر هذه الدراسة فصلا من كتاب جماعي لمجموعة من الأساتذة الأتراك صدر باللغة الإنجليزية عن منشورات (PALGRAVE MACMILLAN) سنة 2015، تحت عنوان: "الإستبداد في الشرق الأوسط". تُعالج هذه الدراسة الشاملة أسباب العجز الديمقراطي في دول منطقة "الشرق الأوسط"، عبر إستقصاء أهم المقاربات النظرية التفسيرية المتعلقة بموضوع الإنتقال الديمقراطي، على تنوعها، باحثاً عن الأسباب المركبة لظاهرة الإستبداد والحكم الأتوقراطي في دول المنطقة، والذي أرسى وجوداً له بشكل مرسخ منذ عقود طويلة من الزمن، ولا يزال مستمرا إلى الآن رغم التحوّلات الكبرى التي شهدتها العالم، وموجات "الدمقرطة" التي ضربت معظم دوله مُنهيةً جُعباً طويلة من الإستبداد فيها، مُرسيةً لديمقراطيات تتمتع شعوبها بشتى أشكال الحريات الفردية والجماعية الإنسانية. فما الذي يُفسر هذا "الإستثناء العربي-الإسلامي"؟ إلى ماذا ترجع جذور الإستبداد في الشرق الأوسط بالضبط؟ هل الإستبداد الذي تعيشه المنطقة يُعدُّ قدرا محتوما غير قابل للتغيير؟ وأخيرا هل هناك ما يدعو إلى التفاؤل بخصوص المستقبل الديمقراطي للمنطقة؟



أُسئلة تحاول الدكتورة سِليُنْ بُولِمِي الإجابة عنها، عبر إستخدام أهم ما أنتجه الحقل المعرفي في مجال "الإنتقال الديمقراطي والنظم السياسية المقارنة" من مقاربات نظرية علمية.

مدخل

على مرّ الأربعين سنة الأخيرة، تعرّضت العديد من البلدان في العالم إلى حركة "دمقرطة". لقد تضاعف عدد الحكومات الديمقراطية في العالم ما بين سنتي 1974 و1990 إلى النصف تقريبا. وحسب صاموئيل هنتنغتون (Huntington: 1991) بدأت "الموجة الثالثة للديمقراطية" (democratization) في البرتغال وإسبانيا في السبعينيات، لتكتسح العالم النامي خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات، ثمّ تسارعت وتيرة "موجة الديمقراطية" مع نهاية الحرب الباردة. وبالرغم من ركود وتراجع وتيرة وعملية تحسين مستوى الحقوق السياسية، حقوق الإنسان والحريات المدنية، فإنّ عدد البلدان الديمقراطية الحالية عرف تصاعدا منذ منتصف السبعينيات. إلّا أنّ عملية الديمقراطية هذه لم تعرف ترسّخا ثابتا في الشرق الأوسط.

لقد بدأت تجربة الشرق الأوسط مع الديمقراطية سنوات السبعينيات، فقد أطلق عدد من القادة الإستبداديين في المنطقة إصلاحات إقتصادية وسياسية معينة، متيحين بعضا من المجال السياسي للمعارضة، كما أرسوا نظاما حزبية متعدّدة، مع إنتخابات حرّة نسبية. إلّا أنّ هذه الإصلاحات المحدودة التي لم تهدف إطلاقا إلى إحداث تغيير في البنية السياسية، تمّ إلغائها والتخلّص منها بعد الأزمة الإقتصادية التي تحوّلت إلى إنتفاضات شعبية في العديد من بلدان الشرق الأوسط طيلة سنوات الثمانينيات من القرن العشرين. لقد شهدت المنطقة موجة تحرّرية سياسية أخرى دامت أمدا قصيرا مطلع التسعينيات. لقد أطلق سقوط الإتحاد السوفياتي عملية ديمقراطية لم يسبق لها مثيل في شرق أوروبا. مع مطلع التسعينيات، وفي أعقاب حرب الخليج، أطلقت الولايات المتحدة وبقية القوى الغربية عملية ترويج ديمقراطي في الشرق الأوسط مُدعّمة "الإصلاحات السياسية" عبر المساعدة الديمقراطية. إلّا أنّ عملية ترويج الديمقراطية الغربية لم تؤدي إلى الديمقراطية، بل في الحقيقة ساعدت على كبح صعودها. لقد إستخدم قادة الشرق الأوسط المستبدون هذه المساعدات وإعادة تقييم الإنتخابات كوسيلة لتعزيز سلطتهم وقوتهم. لقد تلاعبت العديد من الأنظمة بالإنتخابات. فحينما تمّ إلحاق الهزيمة بهم عبر صناديق الإقتراع، رغم هذه التلاعبات، قاموا بإلغاء الإنتخابات، حظر المعارضة وإعتقال الأعضاء المعارضين. كنتيجة لذلك، فقد تَبعت فترة "الديمقراطية" القصيرة هذه بإعادة تأكيد وتعزيز الإستبداد.

لقد تمّ تحطيم الصمت في الشرق الأوسط مع نجاح أول ثورة شعبية عربية مع نهاية سنة 2010 في تونس. خلق الربيع العربي حينها أملا كبيرا حول العالم بإنهيار الأنظمة الإستبدادية التسلطية وإرساء حكومات ديمقراطية في الشرق الأوسط من تونس إلى مصر. كان سقوط القادة الذين عمروا وقتا طويلا في مقابل صعود قادة جدد -جنبا إلى جنب مع إرساء أحزاب سياسية والحصول على إنتخابات حرّة وعادلة- بمثابة المكسب الأكثر أهمية لهذه الإنتفاضات. لقد بدأ المواطنون يُطالبون بحقوقهم

ومحاسبة حكوماتهم. كانت هناك علامات مشجعة تُوحى بأن عملية الديمقراطية أخذت مكانها وبدأت تترسخ عبر الإقليم. مع الأسف، لم تدم هذه الفترة طويلا وتلاشى التفاؤل من الربيع العربي. حسبما أورده مركز فريدوم هاوس (Freedom House) سنة 2014، في تقريره المسمى بتقرير: "الحرية في العالم"، فقد حظيت منطقة الشرق الأوسط بأسوأ معدّلات الحريات المدنية مقارنة بأيّ منطقة أخرى، إذا ما إستثنى المرء إسرائيل، فإنّ كلّ بلدان الشرق الأوسط من المغرب الأقصى إلى السعودية، احتلت مرتبة بين الدول التي لا تحظى بالحرية. من جهة، تُعتبر تونس، لبنان، المغرب الأقصى، ليبيا والكويت بلدانا تحظى بحرية جزئية في المنطقة. أمّا البقية -على غرار الأردن، الجزائر، مصر، قطر، عمان، اليمن، العراق، الإمارات العربية المتحدة، إيران، البحرين، السعودية وسوريا- فقد تمّ تصنيفها بأنّها دولٌ لا تحظى بالحرية. كانت مصر أكثر البلدان الواعدة بين بلدان الربيع العربي والتي فقدت تقريبا كلّ مكاسبها من ثورة التحرير سنة 2011. بعد الإطاحة بمحمد مرسي -الرئيس الأول للبلد المنتخب ديمقراطيا- من طرف الجيش، تهاوى مؤشر الحرية المتعلق بمصر من مرتبة بلد يحظى "بحرية جزئية" إلى بلد "لا يحظى بالحرية إطلاقا". بعد ثلاث سنوات من القبض على الدكتاتور معمر القذافي وموته، بقي الوضع السياسي في ليبيا وضعاً هشاً. فقدت الحكومة المؤقتة الضعيفة التحكم في أغلب البلاد وصارت مركّبات النفط الشاملة في الصحراء في أيدي مقاتلي الميليشيات. ولا تزال ليبيا تُصارع -إلى الآن- من أجل بناء أسس ديمقراطية للحكومة. لم يحظى البلد بدستور جديد إلى الآن، كما أنّ حالة اللا أمن المستمرة تُلقي بظلال من الشك على قدرة ليبيا في إتمام الإنتقال إلى الديمقراطية. أمّا الوضع في سوريا، الذي يعتبر إلى الآن المأساة الكبرى في المنطقة، فهو مستمر في التدهور. لقد بدأت الإحتجاجات السورية المطالبة بالحرية وإنهاء الفساد في مارس سنة 2011، إلّا أنّها تحوّلت إلى حرب أهلية بسبب إستخدام النظام الحاكم للعنف الشديد ضدّ المحتجين المسالمين. لقد إنتهكت جميع أطراف النزاع القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان، كما زادت حدّة العنف الشديد والجرح المدنيين أيضاً، وكل يوم يفّر مزيد من الناس من سوريا نحو الخارج. صار المدنيون يواجهون العنف، الجوع، الأمراض وغيرها من المشقّات تحت الحصار، ويمكن لهذه الوضعية أن تستمر لسنوات. لقد بدت تونس آخر أمل لإتمام التغيير السلمي بعد الربيع العربي. وبالرغم من إغتيال قياديين علمانيين سنة 2013 والجمود الذي إستمر لأشهر بين إئتلاف الإسلاميين الحاكم والمعارضة العلمانية الواسعة، فقد تمكّنت تونس من تعزيز إنتقالها الديمقراطي مع تبني دستور جديد كان الأكثر ديمقراطية عبر تاريخها. بعد قرابة أربع سنوات من ثورات الربيع العربي، ظلّت شكوك عميقة سائدة. لقد أثبتت التطوّرات الأخيرة أنّه لن يكون من السهل المحافظة على عملية "الديمقراطية" هذه في المنطقة.

ما معنى الإستبداد؟

بشكل عام، فقد تمّ تعريف كل الأنظمة تقريبا في منطقة الشرق الأوسط الحديث على أنّها أنظمة إستبدادية من ناحية تصنيف الأنظمة السياسية. إلا أنّ أغلبها يحظى بوجود أحزاب سياسية، إنتخابات دورية منتظمة وبعض من الحريات الليبرالية منذ سنوات الثمانينيات. لذلك، وبالرغم من التحكم التام في النظم السياسية والإقتصادية من قبل القادة الإستبداديين، نظرا لملاح "الليبرالية" لهذه الأنظمة، فقد صارت هذه الأنظمة أكثر تعقيدا من مجرد تعريفها ببساطة على أنّها أنظمة إستبدادية. ثمّ كيف نُحدّد ماهية هذه الأنظمة؟ منذ منتصف التسعينيات، صار هناك نقاش متنامي حول الطريقة التي نُصنّف بها الأنظمة الإستبدادية وكيف نرسم الخط الفاصل بين الأنظمة المتموقة في المنطقة الرمادية بين الديمقراطية والإستبداد.

لقد أخذت معظم هذه النقاشات بتعريف الأستاذ خوان لينز (Juan Linz) للإستبداد، بإعتباره مرجعية في هذا الصدد بالرغم من الإنتقادات التي تعرّضت لها نقائص هذا التعريف. في مقاله المحوري حدّد لينز مفهوم النظام الإستبدادي لأول مرّة بإعتباره نمط أنظمة فريد يتميّز عن كل الأنظمة الديمقراطية (Democratit Regimes) والأنظمة الشمولية (Totalitarism). لقد عرف لينز النظم السياسية بأنّها نظم إستبدادية إذا ما كانت: "أنظمة سياسية ذات تعديدية سياسية محدودة، غير مسؤولة، ليس لها إيديولوجية موجّهة ومُحكّمة، ولكنها تتّصف بأنّها ذهنيات متميّزة من دون تعبئة سياسية شاملة ولا مركزية، بإستثناء بعض مراحل تطورها، والتي يمارس فيها القائد أو المجموعة الصغيرة أحيانا السلطة داخل حدود غير مُعرّفة ولكنها في الواقع حدود يمكن التنبؤ بها إلى حدّ بعيد. لقد أدّ لينز أيضا وجود تمايز بين نظم السلطنة (Sultanism) ونظم الإستبداد (Authoritarian regimes)، وكلاهما يمكن الخلط بينهما بسهولة. لقد قدّم في مقالة له مع الأستاذ ستيفان (Stepan) سنة 2013، مثالين لتوضيح هذا التمايز. تتجسّد السلطنة في شخص رفايل تروجيلو (Rafael Trujillo) دكتاتور جمهورية الدومينيكا، الذي حكم البلاد بين عامي 1930 و1961، وجعل ابنه جنيرالا عميدا حينما كان طفلا في عمر التاسعة فقط. إلا أنّ المثال الآخر لم يحدث أبدا في أيّ دكتاتورية أخرى، والأمر متعلّق هنا بالشيلي تحت حكم الجنيرال أغوستو بينوتشي (Augusto Pinochet). بينوتشي هو الرجل العسكري القوي الذي حكم الشيلي بين عامي 1973 و1990 تحت حكم نظام إستبدادي، متأسسا الجيش بإعتباره حكومة أيضا، إلا أنّ الجيش كمؤسسة كان يحظى بدرجة من الإرساء التنظيمي للحكم الذاتي. إستخدم كل من لينز وستيفان مستوى "مأسسة الجيش" كمتغيّر أساسي ليرسما خطا فاصلا بين النظم الإستبدادية ونظم السلطنة، إلا أنّهما يُسلّمان بأنّه ليس من السهولة إحداث الفصل الحاسم بينهما. يمكن للنظم أن تكون تقريبا سلطانية بالكامل في خصائصها، أو تحمل بعض خصائص السلطنة. لذلك، وقبل الربيع العربي، أظهرت بعض النظم العربية على غرار ليبيا، سوريا، اليمن، مصر وتونس بعضا من ملامح السلطنة بدرجات متفاوتة، إلاّ

أنّه يمكن أن تُصنّف أيّ من أنظمة الشرق الأوسط على أنّها سلطانت بناءً على تعريف كل من لينز وستيبان.

إقترح لينز توفر ثلاث أبعاد لتصنيف النظم الإستبدادية: (التعددية، الإيديولوجية والتعبئة) وقام بتصميم تصنيف ناجع للنظم الإستبدادية* : 1- النظم الإستبدادية العسكرية البيروقراطية. 2- نظم الهيمنة الجماعية الإستبدادية. 3- الأنظمة الإستبدادية التعبوية. 4- الأنظمة الإستبدادية ما بعد الكولونيالية. 5- النظم الديمقراطية الراديكالية الإثنية. 6- النظم الشمولية الغير مكتملة، والنظم ما قبل الشمولية. 7- الأنظمة ما بعد الكولونيالية. أضاف كل من لينز وستيبان نمطا جديدا: الأنظمة الإستبدادية-الديمقراطية الهجينة (Authoritarian-democratic hybrid regimes) إلى قائمة التصنيفات الرسمية، والتي تتضمن الأنظمة الديمقراطية، الإستبدادية الشمولية، ما بعد الشمولية، ونظم السلطنة. لقد إستخداما هذا التصنيف الجديد لتحديد ماهية الوضع في العالم العربي في أعقاب الربيع العربي. يُحاج كل من لينز وستيبان أنّ أيّ بلد عربي لم يحظى بوجود نظام شمولي ممأسس، لذلك، فإنّ مصطلح "مابعد الشمولية" (Post-Totalitarianism) لا يُطبّق على البلدان العربية، أين ضمّرت الدكتاتوريات وأسقطت. لا يمكن لمثل هذه البلدان أن تُوسم على نحو كافي بأنّها إستبدادية ولا سلطوية ولا حتّى ديمقراطيات. لذلك، طوّر كل من لينز وستيبان مصطلح "النظم الإستبدادية-الديمقراطية الهجينة" لتحديد ماهية الوضع السياسي المتقارب بين الديمقراطية والإستبداد. إنّ مصطلح النظم "الإستبدادية-الديمقراطية الهجينة" له خصائص مشابهة للأنظمة الإستبدادية المتنافسة أو الهجينة. يُحاج لينز وستيبان بأنّ هذه الأنظمة الإستبدادية-الديمقراطية الهجينة هي في الحقيقة ليست نمط نظام: إنّها حالة أو وضع قائم أين تفشل السلطة الحاكمة في أن تستمر أو أن تصير ممأسسة. يمكن لهذه الوضعية أن تتحوّل إلى ديمقراطية أو إلى إستبداد خالص، يعتمد هذا الأمر غالبا على دور وقرار الجهاز القهري في البلد. لقد أكّد كل من أودنال، شميتير ووايتهيد (O'Donnell, Shmitter and Whitehead)، إختلاف النتائج المترتبة عن هذه الأصناف من إنتقالات النظام. إنّ من الممكن أن تُنتج عملية الإنتقال من الحكم الإستبدادي شكلا من الديمقراطية أو من الممكن أن تنتهي إلى نظام إستبدادي ليبرالي النزعة أو إلى ديمقراطية مقيّدة غير ليبرالية.

* (1) bureaucratic military authoritarian regimes (2) ,authoritarian corporatism, (3) mobilizing authoritarian regimes, (4) (postcolonial authoritarian regimes, (5) racial and ethnic democracies (6) , incomplete totalitarian and pre-totalitarian regimes and (7) posttotalitarian regimes.

في بداية التسعينيات، كان هناك توقّع تفائلي متنامي على مستوى الأدبيات الأكاديمية بخصوص مستقبل الديمقراطية في العالم غير الديمقراطي. لقد تمّ النظر إلى الإستبداد على أنّه مجرد مرحلة إنتقالية قبل الديمقراطية. مؤخراً تخلّى معظم الباحثين عن هذه الرؤية بعدما شهدوا إستمرار الحالة الرمادية السياسية وفضلوا وصفها بإعتبارها نظاما بدلا من حالة إنتقالية. إلّا أنّه ومنذ البداية، لم يكن هناك إجماع في الأدبيات المطروحة فيما يتعلق بمُسمّى هذه الأنظمة وكيف يمكن وصفها. في مقالة بالغة الأهمية بعنوان: "الأنظمة الهجينة لأمريكا الوسطى"، يقدّم تيري لين كارل (Terry Lynn Karl) سنة 1995، مصطلح "نظام هجين" (Hybrid Regime) لتعريف الدولة التي تُباشر كلّ من أشكال الحكم الديمقراطي والإستبدادي معا. في سنوات التسعينيات، كانت الديمقراطية أساسا للمصطلحات الجديدة، منتجةً توجّها شائعا سُميَ بـ: "الديمقراطية مع مواصفات ما" (Democracy with adjectives)، ضمن هذا الإتجاه، سُميَ باحثون هذه الأنظمة نُظما: "ديمقراطية إستبدادية"، "ديمقراطية وراثية جديدة"، "ديمقراطية ذات هيمنة عسكرية"، "ديمقراطية بدائية" إلخ. إلّا أنّ التأكيد على الديمقراطية تمّ إنتقاده، وإتهمت هذه المقاربة بمعالجة أنظمة خليطة بإعتبارها أشكالاً جزئية أو مُقلّصة من الديمقراطية. كردّ فعل على ذلك، تصاعد تيار موازي في العقد الأخير، مُعوّضا مصطلح "الديمقراطية" بالإستبداد "كنتيجة لهذا التحوّل من "الديمقراطية مع مواصفات ما" إلى "الإستبداد مع مواصفات ما"، فقد تمّ إشتقاق مصطلحات جديدة على غرار: "الإستبداد الإنتخابي"، "الإستبداد التنافسي"، "شبه الإستبداد"، "الإستبداد الناعم". مع العلم أنّ المصطلحات المُشار إليها هنا لا تشير إلى نفس النمط من النظام. وبالرغم من الإتجاه المشترك لإستخدام إحدى هذه المصطلحات مكان الآخر، فإنّ هناك بعض الفروقات بينها. يمكن للنظام أن يُظهر مزيجا من الملامح الإستبدادية والديمقراطية بطرق مختلفة. وبناءً على نزعة النظام (تُجاه الإستبداد أو الديمقراطية) أو معيير البحث، فقد تمّ إستخدام مصطلحات مختلفة لذلك.

لقد خلقت محاولة التأيير المفاهيمي تشوّشا وخطا معينا، رغم تكفّل الأدبيات الواسعة بتسليط الضوء على أنماط من فروقات الأنظمة الهجينة. وبدلا من تمييز الأنظمة الهجينة عن الأنظمة الديمقراطية أو الأنظمة الإستبدادية الخالصة، على المرء ألاّ يرسم حدودا مفاهيمية بين النظم الإستبدادية والنظم الهجينة وحسب، ولكن أيضا بين النظم الديمقراطية والهجينة أيضا. في أغلب الدراسات المتعلقة بالأنظمة الهجينة، تمّ إستعارة مفهوم الديمقراطية عن الأستاذ روبرت دال (Robert Dahl: 1971)، لقد إستخدم دال المعيير التالية لتعريف الديمقراطية: 1- إنتخابات تنافسية حرة وعادلة. 2- إقتراع تام للكبار المؤهلين. 3- توفّر حقوق سياسية وحرّيات مدنية بما فيها حرية التعبير، حرية الصحافة وتكوين الجمعيات. 4- الرقابة على القرارات الحكومية بخصوص السياسة

* "Authoritarian democracy," "neopatrimonial democracy," "military-dominated democracy," "protodemocracy," etc.

المخوّلة دستورياً في المسؤولين المنتخبين. حينما قام دال بمقارنة نظام الإستبداد أو النظام الهجين وجد واحداً من جملة هذه المعايير أو أكثر. إلّا أنّ ذلك ينتهك أيضاً أغلب هذه المعايير في كثير من الأحيان وبشكل جدي، والتي لا تستوفي كامل أنماط الإلتزامات الناشئة عن الديمقراطية في كل الجهود الهادفة لتصنيف الأنظمة الإستبدادية فقد إستخدم الباحثون أساساً درجة من التنافسية كمعيار، كما وضعوا في عين الإعتبار وجود فرص مؤسساتية لمشاركة المعارضة. وبالرغم من تعرّض هذا المنهج للإنتقاد بإعتباره منهجاً إختزالياً بسبب تأكيده على بعدٍ واحدٍ للديمقراطية، فإنّه يُعتبر منهجاً يحظى بقبول واسع في الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع.

بناءً على هذا التصنيف، من الممكن أن يتمّ تصنيف الأنظمة الإستبدادية بإعتبارها أنظمة إستبدادية تنافسية، إستبدادية إنتخابية (والتي تُسمّى أيضاً بالديمقراطية الزائفة، الديمقراطية الافتراضية، ديمقراطية الواجهة، إلخ) أو أنظمة الإستبداد المغلق (الإستبداد التقليدي). لقد قارن كلٌّ من ليفيتسكي وواي (Levitsky and Way) النظم الإستبدادية الإنتخابية بالنظم الإستبدادية التنافسية في أربع مجالات للحضور الديمقراطي: التشريع، القضاء والإعلام. في النظم الإستبدادية الإنتخابية، تُوجد مؤسسة إنتخابية إلّا أنّها لا تُسفر عن وجود حضور ديمقراطي ذي معنى، نفس الشيء بالنسبة للتشريعات، إمّا أنّها غير موجودة أصلاً أو متحكّم فيها عبر الحزب الحاكم. القضاء أيضاً مُسيطر عليه من قبل النظام، أمّا الإعلام فهو مُلك تامّ للدولة، يخضع لرقابة مشدّدة أو يكون مكبوتاً بطريقة نظامية ممنهجة. يمكن لقوى المعارضة في هذا النوع من الأنظمة أن تتحدّى بشكل دوري المستبددين، تُضعفهم أو تُلحق بهم الهزيمة حتّى. في النظم الإستبدادية التنافسية، يمكن حتّى أن تتصّف العملية الإنتخابية بحدوث إنتهاكات واسعة النطاق لسلطة الدولة، تُنظم الإنتخابات بشكل دوري، وهي حرّة على العموم وتنافسية، تميل المجالس التشريعية أن تكون ضعيفة، إلّا أنّها تصير أحياناً بمثابة نقاط إتصال لنشاط المعارضة: رغم أنّ الحكومات تُمارس ضغوطات على إستقلالية القضاء بشكل رسمي، فإنّها تُنتقد محلياً ودولياً بسبب تدخلاتها. كما يتعرض في كثير من الأحيان وبشكل دوري منتظم للهجوم من قبل الحكومة.

إنّه لمن الصعوبة بمكان تمييز الأنظمة الإستبدادية التنافسية ونظيرتها الإستبدادية الإنتخابية، ومقياس كلّ هذه المعايير في كلّ بلد. أكّد لاري دايموند (Larry Diamond) بدوره على وجود هذه الفروقات، مصنّفاً بلدان الشرق الأوسط منذ سنة 2002 على النحو التالي: إيران، اليمن ولبنان بإعتبارها نظمٌ إستبدادٍ تنافسي. الكويت، الأردن، المغرب الأقصى، الجزائر، تونس ومصر بإعتبارها نظمٌ إستبدادية إنتخابية، أمّا البحرين، عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، العراق، ليبيا، السعودية وسوريا فيرى أنّها أنظمة إستبدادية مغلقة. اليوم، يمكن أن تُصنّف كلّ من تونس، العراق وليبيا على أنّها أنظمة إستبداد تنافسية. أمّا مستقبل النظام في مصر، فلا يزال ضبابياً في أعقاب الإقلاّب العسكري. في أيّ مكان من هذا الإقليم، تستمر البلدان في الإتيان نحو الإستبداد بدرجات

معينة. النظام الوحيد الذي يمكن إعتباره نظاما ديمقراطيا في المنطقة، هو النظام السياسي في إسرائيل. لكن، وضمن هذه المسألة المثيرة للجدل، إذا أخذنا بعين الإعتبار الحقوق السياسية للمواطنين العرب في إسرائيل، سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين ونشاطاتها في إحتلال الأرض، فإنّ إسرائيل تعدّ خارج نطاق البحث الذي تركّز عليه هذه الدراسة، بسبب ملامحها الإستثنائية. "الديمقراطية" الأخرى المعروفة في المنطقة هي تركيا، والتي لم تكن على الإطلاق ديمقراطية ليبرالية. علاوة على ذلك، وفي الآونة الأخيرة، تمّ توجيه إنتقادات واسعة لحزب العدالة والتنمية الحاكم على المستويين الوطني والدولي على حدّ سواء، بسبب إتجاهه نحو الحكم الإستبدادي. لا تزال تركيا تُصنّف على أنّها تحظى بحرية جزئية، إلا أنّ معدّل حرية الصحافة فيها تدهور من "حرية جزئية" إلى "لا حرية" سنة 2014. وبإعتبارها أقوى ديمقراطية في الإقليم، فإنّ تركيا لا تزال تُعاني من السياسات غير الديمقراطية منذ قرابة 70 سنة بعد أول إنتخابات تعدّدية لها. تبقى أسس الديمقراطية متقلّبة أو غائبة تماما في كلّ بلدان الشرق الأوسط تقريبا. تقود هذه الحقيقة الواضحة المرء إلى التفكير بخصوص الأسباب الكامنة وراء الميولات الإستبدادية لبلدان الشرق الأوسط.

ما هي الأسباب؟

لا يوجد جواب سحري يشرح أسباب العجز الديمقراطي في المنطقة، هناك عدد من العوامل الداخلية والخارجية وراء الإستبداد في الشرق الأوسط، لا يوجد بخصوصها إلاّ إجماع ضئيل. في سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، إرتكزت أغلب الأدبيات على التفسيرات السوسيوإقتصادية، التي تؤكد على العلاقة القائمة بين المستويات العالية للتنمية الإقتصادية والديمقراطية. يُحاجج ليبسيت (Lipset: 1959) أنّ هذه العلاقة كان لها أثر على العديد من التحليلات طيلة تلك الفترة. لا تزال التفسيرات الإقتصادية متبناة من طرف العديد من الباحثين، إلا أنّ التركيز تحوّل بعيدا عن التنمية إلى مصدر العائدات وبنية التركيبة الطبقية. إستمر آخرون في تبني تفسيرات ترتكز على الثقافة والدين. هناك باحثين نظروا إلى الدين بشكل إستثنائي بإعتباره عامل مقاومة ثقافي ضدّ عملية الديمقراطية: بهذا المعنى، إستخدموا الثقافة العربية والإسلام بإعتبارهما عوامل تفسيرية لأسباب الإستبداد في الشرق الأوسط. رغم أنّ نظرية "إستثنائية الشرق الأوسط" تعرّضت لإنتقادات كثيرة بسبب نظرتها الإستشراقية في الأعوام الأخيرة، فقد تمّ إعتبارها التفسير الأكثر إنتشارا. كما تمّ إثارة النقاش أيضا بخصوص فرضيات التقسيم السوسيوثقافي وفرضيات النزعة الأبوية التي تستخدم البنية الإجتماعية للمجتمع بإعتبارها أداة تفسيرية. بعد سنوات التسعينيات بالأخص، أكّدت كثير من الأعمال على دور الإنتخابات في إستدامة الأنظمة الإستبدادية. في الأعوام الأخيرة سيجذب عامل آخر إنتباه الأدبيات-المتعلقة بهذا الموضوع- ومتعلق

بقدره، إرادة ومكانة الجيش بإعتباره جهاز الدولة القسري الذّي يجمع أيّ مبادرة ديمقراطية تتبلور في الأفق. يُعتبر التاريخ ربّما أكثر عامل تمّ إهماله في الدراسات المتعلقة بهذا الحقل. تركز التفسيرات التاريخية أساسا على التجارب السابقة للبلدان مع عملية الديمقراطية أو تأثير الإسلام والثقافة العربية، إلّا أنّها تُولي إهتماما ضئيلا لأثر الحقبة الإستعمارية، مركّزة على الديناميكيات الداخلية، متغاضية عن الدور الحاسم للقوى الكبرى في ترسيخ الإستبداد وإعاقة الديمقراطية في الشرق الأوسط، ليس فقط أثناء الحقبة الإستعمارية ولكن اليوم أيضا. في الأدبيات المتعلقة بموضوع الإستبداد، تُشدّد بعض الدراسات على تأثيرات عوامل أخرى على غرار النزاع العربي-الإسرائيلي، معدّل الأميّة، وضع المرأة وهكذا دواليك، مركّزة على إنتشار قواعد الإستبداد عبر كامل الإقليم. رغم أنّ ثلّة من هذه الدراسات مع حججها القابلة للتفنيد بسهولة تفشل في شرح أسباب الإستبداد في المنطقة، فإنّ مجموعة من النظريات تُسلّط الضوء على الكيفية التي تُمكن الأنظمة الإستبدادية من البقاء -على قيد الحياة- لأمد بعيد.

❖ أثر الماضي:

○ الإرث المؤسساتي:

بدلاً من محاولة فهم بنية الدولة في الشرق الأوسط، ينبغي علينا أن نسلط الضوء على تاريخ المنطقة. إذ يمكن تعقب أصول الحكم الإستبدادي في المنطقة وإصراره المستمر على البقاء بالرجوع إلى الحقبة الإستعمارية، إذ كانت كل بلدان الشرق الأوسط الحديث وشمال إفريقيا جزءاً من الإمبراطورية العثمانية بإستثناء إيران، المغرب الأقصى وأطراف من شبه الجزيرة العربية، وأغلب هذه الدول -إستثناء إيران، السعودية، اليمن الشمالي وتركيا- قد تمّ حكمها من قبل القوى الأوروبية.

مثلما أشار أندرسون (Anderson: 1987) أنّ تشكيل الدولة والتطور البيروقراطي في الشرق الأوسط بدأ في حقبة التحديث تحت حكم الإمبراطورية العثمانية. إلّا أنّه تمّ تعطيل التطور الإداري حينما فكّ الأوروبيون الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. حافظ الأوروبيون في بعض الحالات -كتلك المتعلقة بمصر وتونس- على عملية تشكيل الدولة، أمّا في أغلب الدول المتبقية، فقد قام الحكام الأوروبيون بتدمير المؤسسات البيروقراطية والمالية العثمانية ووضعوا مكانها مؤسساتهم الخاصة. لقد خلق هذا الإنقطاع، إدارة غير مستقرة محرومة من الشرعية. إلى جانب ذلك، وزّع المحتلون الأوروبيون القوة السياسية بناءً على مصلحتهم، كما أوقفوا بزوغ المجموعات المنافسة عبر تقسيم المجتمع، دعم الحكام الحلفاء المحليين في الداخل وإبقاء المجتمع المدني ضعيفاً، رغم وجود محاولات ديمقراطية خلال حقبة الإنتداب البريطاني والفرنسي، إلّا أنّها كانت أكثر شيء إصلاحات تجميلية لتغطية الهيمنة الأجنبية، بدلا من كونها جهوداً حاسمة بإتجاه خلق دول ديمقراطية. على سبيل المثال، في دول كتونس، اليمن الجنوبي والجزائر، أرست بريطانيا وفرنسا هيئات برلمانية زائفة، تجاهلت هذه الهيئات الأصوات السياسية للنخب المحلية. لقد كان الأمر مشابهاً جدّاً لبرلمانات العراق، الأردن وسوريا. نتيجة لذلك، حينما كسب عدد كبير من بلدان الشرق الأوسط الإستقلال بعد الحرب العالمية الثانية، ورثت الدول الجديدة مؤسسات ضعيفة، مجتمعات مدنية ضعيفة وهياكل سلطة جوهرية محدودة.

إستناداً إلى ميشال بينر أنجريست (Michele Penner Angrist: 2004)، فإنّ طبيعة النظم الحزبية المحلية الناشئة بعد رحيل القوى الأوروبية، كان لها أثر كبير على نمط الأنظمة السياسية التي برزت في نهاية المطاف بعدما نالت دول الشرق الأوسط إستقلالها. في دول كتونس، اليمن الجنوبي، إتحدت النخب السياسية تحت لواء حزب واحد بهدف تعبئة الجماهير في مظاهرات واسعة ضدّ القوى الإمبريالية. في بلدان ذات هيمنة الحزب الواحد زمن الإستقلال، تطوّرت دولة الحزب الواحد. يُحاجج أنجريست أنّ هذه الأحزاب الواحدة والمهيمنة لم تجعل الإستبداد أمراً حتمياً وحسب، بل سنحت أيضاً للنخب غير الديمقراطية بناء أنظمة إستبدادية بشكل سريع وفعال، لأنّها لم تواجه أيّ فواعل منافسة. رغم وجود شيء من الحياة السياسية التنافسية في العراق، الأردن، مصر وسوريا أثناء الإستقلال،

فقد أفسحت الطريق بشكل تدريجي للحكم الإستبدادي. ومثلما أشار أنجريست، إذا ما خلصت الفواعل الأساسية إلى أنّ تشكيلا معيّنا لنظام حزبي يُهدّد مكانتها ومصالحها، فمن المرجّح أن ينشقوا عن القيم الديمقراطية ويدعموا الفواعل المعادية للديمقراطية، وكذا المؤسسات والمبادرات المعادية لها أيضا.

بالرغم من أنّ دراسات أخرى تُحاجج بوجود تأثيرات إيجابية لميراث الإستعمار البريطاني، فإنّها لا تتمكن من تقديم أيّ مثال على حجّتها تلك من الشرق الأوسط أو إفريقيا، يدّعي ميرون وينر (Myron Weiner: 1987) في مقال شهير له، أنّ الإدارة الكولونيالية البريطانية كان لها تأثير قوي في إنشاء نظم ديمقراطية في العالم الثالث. لكن، هناك فقط ستّة بلدان تُلبّي شرط وينر، مثلما أكّد هينثغتون أنّ عددا كبيرا من المستعمرات البريطانية السابقة، لم تكن تحظى بديمقراطية مستمرة. بدوره قام فيش (Fish:2002) بإختبار هذه الحجة في بحث تجريبي له وأيدّ الفكرة القائلة بأنّ الإرث الكولونيالي البريطاني الذي خُلف وراءه "نموذج ويست مينيستر البرلماني" لا يعني أنّه وفرّ بالضرورة تقدّما كبيرا لأيّ بلد فيما يخصّ مسألة الديمقراطية. يعني ذلك أيضا أنّ المستعمرات السابقة المتعلقة بالقوى الأوروبية الأخرى ليست أكثر قابلية لتتحوّل نحو الإستبداد.

إيريك شانني (Eric Chaney) باحث آخر يؤمن بأنّ السبب الكامن وراء الإستبداد في الشرق الأوسط مختبئ في ثنايا التاريخ، إلّا أنّه يرجعه إلى تاريخ يعود إلى ما قبل مرحلة الهيمنة الأوروبية. إستنادا إليه، فإنّ العجز الديمقراطي في المنطقة يعود إلى توازنها السياسي الفريد في أغلب الأحوال، والذي تمّ خلقه أثناء الفتح العربي، منه إلى خصائص المنطقة الثقافية، الإثنية أو الدينية. يركز شانني في مقاله هذا على البلدان التي فُتحت عبر الجيش العربي أثناء حقبة التوسّع الإسلامي قبل سنة 1100 ميلادي. لقد إدّعى بأنّ "العجز الديمقراطي العربي" لهو نتاج عن الإرث طويل المدى للبنية المتكّمة التي تطوّرت مبكّرا في العالم الإسلامي. إستنادا إلى فرضيته، فإنّ المناطق التي فُتحت من قبل العرب عرفت في العادة مؤسسات سياسية أوتوقراطية كنتيجة للنزوع إلى تبني إنشاء جيوش من العبيد. لقد سمح الإستخدام الواسع لجيوش العبيد للحكام تقويض أسس قوة وسلطة النخب المحلية، ليقود بعدها إلى دمارها، وكلّما صارت القوة السياسية مركّزة بشكل متزايد في أيدي القادة العسكريين، مدعومة من قبل جيوش العبيد، يعرف القادة الدينيين بروزا باعتبارهم الخيار الوحيد للسلطة ذات السيادة. لم يُنتج التحالف بين العسكري والقادة الدينيين مؤسسات ديمقراطية، منذ أن عملا معا بهدف تطوير وتخليد التوازن المؤسساتي "الكلاسيكي". لقد إستمر وجود هذا التوازن السياسي في العديد من المجالات إلى غاية القرن 19م، تاركا إرث مؤسسات ضعيفة ومجتمع مدني ضعيف أيضا. طيلة القرن الأخير، قام كلّ من المستعمرون الأوروبيون والحكام المحليون بالحفاظ على البنية السياسية التاريخية. لقد وفّرت فرضية شانني رؤى تاريخية مختلفة: إلّا أنّه وكما أشار أكبرلوف (Akerlof:2012)، أنّه حتّى وإن قبلنا فرضية شانني، فكيف لنا أن نُهمّل وجود قوى مجموعات جديدة،

مثلما هو موجود في الحياة السياسية الشرق أوسطية، وكذا أثرها على بنية النظام اليوم؟ منذ الفتح العربي إلى اليوم، تعرّضت البلدان الشرق أوسطية إلى الإحتلال مرات عديدة. من دون أيّ شكّ، فإنّ تأثير الإحتلال الأوروبي على المؤسسة في هذه البلدان لهو تأثير أعظم من ذلك الذي عرفته هذه البلدان من قبل في الماضي. علاوة على ذلك، بإمكاننا العثور على هذه الأشكال من التحالفات في التاريخ الأوروبي أيضا، رغم أنّها لم تمنع بروز الديمقراطية والمحافظة عليها في أوروبا.

○ تفسير قديم: الإسلام:

تعقّبت العديد من الدراسات جذور الإستبداد الشرق أوسطي في التاريخ الإسلامي. ترجع هذه الرؤية إلى سنة 1798م، مع مونتيسكيو (Montesquieu) وإدعاءاته الأساسية أنّ الإيمان الإسلامي جعل المنطقة أكثر عرضة للحكم الأوتوقراطي. إستنادا إلى مونتيسكيو، يجب على المسلمين أن يكون لهم حكومة طغيانية كما أنّ الإسلام يتكلم فقط عبر السيف ويتصرّف اعتمادا على رجال ذوي روح مدمّرة تمّ التأسيس عليها. لقد أثّرت مقاربة مونتيسكيو هذه على كثير من الناس بعد عصره، كما تمّ إنتاجها من جديد بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي من قبل عدد من الباحثين بما فيهم برنارد لويس (Bernard Lewis: 1990, 1993)، صاموئيل هنتنغتون (Samuel Hintington: 1991) وإيلي كيدوري (Elie Kedourie: 1992)، إستجابةً لمسألة إستمرار الإستبداد في الشرق الأوسط. يُعدّ برنارد لويس أحد أشهر الباحثين المدافعين عن فكرة أنّ الإسلام غير متوافق مع الديمقراطية. لقد حاجج بأنّ غياب الفصل بين الكنيسة والدولة في الإسلام لهو السبب الأساسي لعدم التوافق هذا. لقد كانت الدولة الإسلامية دولة ثيوقراطية من حيث المبدأ، لذلك يؤمن المسلمون الورعون بأنّ السلطة الشرعية تأتي من الله فقط، طالما يستمد الحاكم (ال خليفة) سلطته من الله ومن القانون المقدس (الشريعة)، فإنّ الشعب المسلم يخضع للسلطة دون أيّ مسألة. لقد شرح لويس كلّ هذه العوامل بإعتبارها العوامل المتسببة في شيوع الإستبداد في العالم الإسلامي. إستنادا إلى كادوري، فإنّ فكرة الديمقراطية لهي فكرة دخيلة تماما على نمط العقل الإسلامي. علاوة على ذلك فإنّ:

"مبدأ الدولة بإعتبارها كيانا إقليميا محدّدا، والتي تهبّ مع السيادة مبدأ السياسة الشعبية بإعتبارها أساس شرعية الحكومة، فكرة التمثيل، الإنتخابات، إقتراع الشعب، أو المؤسسات السياسية التي تُنظمها القوانين التي وضعتها هيئة البرلمان، تُحرس هذه القوانين وتؤيّد من قبل هيئة قضائية مستقلة، فكرة علمانية الدولة، علمانية المجتمع، فكرة الجمعيات والمجموعات المستقلة ذاتيا، كلّها أفكار دخيلة على التقاليد السياسية للمسلمين".

كنتيجة لذلك، إدّعى كيدوري بعدم وجود شيء في التقاليد السياسية للإسلام وفي العالم العربي تبعا لذلك من شأنها أن تتيح المكان لحكومة دستورية وتمثيلية.

يعتبر هثنينغتون إسم آخر جدير بالتسجيل هنا، والدِّي يؤمن بأنَّ الإسلام مسؤول عن العجز الديمقراطي في المنطقة. في نظره، فإنَّ الإسلام ليس مِضياًً للديمقراطية -فهو لا يُرْتَب بها- لأنَّه يحمل في داخله بالتحديد عوائق ثقافية قوية تقف أمام عملية الديمقراطية. يحاج هثنينغتون بأنَّ الإسلام: "يرفض التمييز بين المجتمع الديني والمجتمع السياسي". في الدولة الإسلامية فإنَّ: "السياسة الحكومية والتشريعات تتدقّق من العقيدة الدينية والخبرة الدينية". وكنتيجة لذلك، فإنَّ: "مفاهيم الإسلام للسياسة تختلف وتتعارض مع أسس السياسة الديمقراطية". مع بداية الموجة الثالثة للديمقراطية، صار الرجل أكثرَ تفائلاً بخصوص مستقبل البلدان المسلمة. هذه المرة لم يحم بمعالجة هذه العوائق على إعتبار أنَّها حقائق جوهرية ثابتة تمنع التطوّر الديمقراطي، كما كتب بأنَّ حجا ثقافية مشابهة تمّ التعبير عنها ضدّ البلدان الكاثوليكية بشأن عملية الديمقراطية وضدّ البلدان الكونفوشيوسية بخصوص التنمية الإقتصادية في الماضي. ومنه فقد بدأ يعبّر عن شكوك بخصوص النظر إلى ثقافة بعينها باعتبارها عائقاً دائماً أمام التغيير. إنّ الإسلام كغيره من الديانات تماماً، إنّه كيان جدّ مرّكب من الأفكار، الإيمانيات، العقائد، الإفتراضات وكذا الأنماط السلوكية. له بعض من العناصر المتوافقة مع الديمقراطية وبعض العناصر ذات سمةٍ لا ديمقراطية واضحة. علاوة على ذلك، فإنَّ الثقافات ديناميكية بطبعها تاريخياً، كما أنّ المعتقدات المهيمنة والمواقف تتغيّر في المجتمع. إلاّ أنّ هثنينغتون تخلّى عن موقفه المتفائل والمعتدل بخصوص آفاق الديمقراطية في الدول الإسلامية في مقاله المثير للجدل "صدام الحضارات؟"، فقد حاجج بعدها أنّ هناك نزاع عميق بين قيم الغرب وقيم الإسلام. رأى هثنينغتون أنّ المجتمعات المسلمة أكثرُ عرضةً للعنف السياسي وأنَّ: "كتلة الهلال الإسلامية، من حافة إفريقيا إلى وسط آسيا لهي كتلة ذات حدود دموية". في رؤية هثنينغتون هذه، فإنَّ وجود العنف السياسي في المجتمعات الإسلامية لهو أمر مرتبط بالثقافة الإسلامية التي لا تتألف مع الأفكار الغربية عن الديمقراطية.

نشرت جوديت ميللر (Judith Miller: 1993) مقالا على نفس عدد مجلة الشؤون الخارجية -التي جاءت فيه مقالة هثنينغتون سابقة الذكر- إرتكز على حجج مشابهة عن الإسلام والديمقراطية. لقد أعادت ميللر طرح سؤال "لماذا على المرء أن يشتهب في إخلاص إلتزام الإسلاميين بالحقيقة، العدالة وطريق الديمقراطية؟" "بإختصار، يرجع سبب ذلك إلى التاريخ العربي والإسلامي وطبيعة وتطوّر هذه الجماعات". وعبر إستخدام دراسات برنارد لويس لدعم مخرجات نتائجها، إدّعت ميللر أنّ الإسلام غير متوافق مع قيم التعددية، الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تعكس الإفتراضات التي تربط الإستبداد في الشرق الأوسط بالإسلام تحيزاً ناجماً عن المقاربة الإستشراقية. لقد أخضع الباحثون معرفتهم التعميمية القاسية عن الإسلام بإعتبارها التفسير الوحيد للعجز الديمقراطي. فمثلاً أشار هنيبوش (Hinnebusch) فإنَّ مثل هذه الحجج ترى الثقافة السياسية ثابتة وموحدة بشكل أساسي. يُحيلنا هنيبوش إلى شكوك هثنينغتون في رؤيته للثقافة على أنّها

العائق الدائم أمام التغيير، إلا أنه كان أكثر تأكيداً لذلك. إستناداً إلى هنيبوش، يتغيّر الإسلام بشكل واسع عبر المضمون والزمن ليُشكّل عائقاً دينياً غير متغيّر أمام عملية الديمقراطية أكثر بكثير ممّا كانت عليه الكاثوليكية. تأكيداً على نفس النقطة، أثار بلين (Bellin:2004) أنّ كلاً من الكاثوليكية والكونفوشيوسية قد تمّ إدانتها أيضاً بتهمة عدم التوافق مع الديمقراطية. إلا أنّ ذلك لم يمنع بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا أو شرق آسيا من إحتضان عملية الإنتقال إلى الديمقراطية.

علاوة على ذلك، فقد تساءلت العديد من البحوث الإستطلاعية المسحية والدراسات التجريبية عن تلك العلاقة القائمة بين الإسلام والديمقراطية/الإستبداد، ولم تجد أيّ رابط ذي دلالة بين الإسلام والعجز الديمقراطي. بدلا من إختبار إفتراضات هثينغتون أنّ المجتمعات المسلمة أكثر عُرضة للعنف السياسي، يستخدم تستيفن فيش (Steven Fish) قائمة من حوادث العنف السياسي في العالم بين سنتي 1946 و1999، أثناء هذه الحقبة، كانت هناك 207 حلقة عنف سياسي أساسي داخلي، فقط سجل 72 حادثة أي 35% من مجموع الحوادث كانت داخل البلدان المسلمة، نظراً لأنّ 30% من بلدان العالم تعرف هيمنة سكانية للمسلمين. فمقاسمتهم -مع الآخرين- لهذه النسبة من العنف السياسي تُعدّ أمراً عادلاً. إستنتج فيش أنّ الأحداث لا تُظهر أنّ العالم الإسلامي كان يحظى بقدر موقع غير متناسب وبشكل صارخ من العنف السياسي. إستخدم فيش أيضاً مؤشرات "الإستقرار السياسي/غياب العنف" وقام بمقارنة معدلات إستقرار/غياب العنف بين البلدان المسلمة والكاثوليكية. إستناداً لنتائجه، فإنّ مستوى التنمية الإقتصادية يُعدّ العامل الأساسي المحدّد لدرجة الإستقرار/غياب العنف للبلدان، كما أنّ البلدان التي تحظى بدخل مرتفع تتمتع بقدر أكبر من الإستقرار/غياب أو قلة العنف. لا يُعدّ متغيّر الإسلام متغيّراً ذو دلالة كبيرة إحصائياً، فحينما يتحكّم بلد ما في التنمية الإقتصادية تصير الأدلّة على وجود علاقة بين الإسلام والعنف علاقة ضعيفة في أحسن الأحوال. تنكّر فيش أيضاً للإفتراضات القائلة بأنّ المسلمين أكثر تديّناً من المسيحيين وأنّ الحياة السياسية في المجتمعات المسلمة تُحدّد من طرف الدين، والذي يُنظر إليه على أنه حليف للإستبداد. يُحاج فيش بعدم وجود دليل يُثبت تلك العلاقة المتلازمة بين الدين والخيارات السياسية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة. لذلك، فإنّ الدراسة المسحية لمارك تيسلر (Mark Tessler:2002) المرتكزة على المعطيات المجموعة عن الرأي العام في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، المغرب الأقصى، الجزائر ومصر، أشارت إلى أنّ الرابطة الإسلامية القوية لا تقوم بتثبيت دعم الديمقراطية. في مقابل ذلك، خلص تيسلر إلى أنّ الإرتباطات الإسلامية الأقوى هي أكبر داعم للديمقراطية. هناك نتيجة أخرى لدراسته المسحية هذه، تشير إلى أنّ دعم الإسلام السياسي، لا يتضمن رفض الديمقراطية بالضرورة. إستناداً إلى تيسلر، فإنّ هؤلاء المفضّلين أكثر لرؤية الحركات والمنابر الإسلامية ليسوا أقل ترجيحاً من غيرهم وتفضيلاً للتنافس السياسي ورغبةً في آليات تمكّثهم من مساءلة القادة. لا يرى هؤلاء القوم وجود عدم توافق بين الديمقراطية والحكم الإسلامي، فضلاً أنّ

العديد من هؤلاء يشكون من النظام السياسي الراهن ويدعمون بديلاً يُدمج بين مبادئ الإختيار والمساءلة الديمقراطية والمبادئ الإسلامية للعدالة وحماية الضعفاء.

في دراسة تجريبية أخرى، يُقارن كلٌّ من ألفريد ستيبان وغرايمي روبرتسون (Alfred Stepan and Graeme B. Robertson:2003)، الأداء السياسي للبلدان المسلمة بين سنتي 1973 و2002 لأجل ملاحظة وإختبار العلاقة المتلازمة بين الإسلام والديمقراطية. وقد حاجبا بأن الإختلافات في مستوى الديمقراطية بين البلدان المسلمة وغير المسلمة في العالم النامي ليست مختلفة بشكل كبير. لقد وجدا في البلدان الـ29 التي تمّ دراستها أنّها لا تحظى بأغلبية عربية مسلمة، أنّ أكثر من ثلثها يتمتع بحقوق سياسية كبيرة لثلاث سنوات على الأقل، وأكثر من ربع هذه البلدان عرف مثل هذه الحقوق لخمسة سنوات على التوالي على أقل تقدير، مع ذلك، فقد عثرا على وجود إختلاف بين البلدان العربية وغير العربية، حينما قارنا مستوى الديمقراطية بناءً على المنافسة الإنتخابية، الحقوق السياسية والمدنية وما شابه. وخلصا إلى نتيجة مفادها أنّ البلد الذي لا يحظى بأغلبية غير عربية غير مسلمة أكثر ترجيحاً ليكون بلداً ذو تنافس إنتخابي 20 مرّة من البلد ذي الأغلبية المسلمة والعربية إستناداً لنتائجهما، ورغم أنّه من الممكن أن يكون هناك "عجز ديمقراطي" في البلدان ذات الأغلبية العربية المسلمة، فليس هناك شيء من ذلك في 31 بلد ذو أغلبية غير عربية مسلمة. يمكن أن يُنظر لقلّة الديمقراطية في هذا الجزء من العالم على أنّها ترجع إلى الثقافة العربية لا إلى الدين الإسلامي. بعبارة أخرى، فإنّ ثغرة المسلمين هي في الأغلب ثغرة العرب. إلا أنّ الباحثين لم يقوما بتحليل كيف يمكن "للثقافة العربية" أن تتسبب في ذلك.

○ الثقافة العربية والسُّلطة الأبوية الجديدة:

حينما عملت دراسة ستيبان وروبرتسون وغيرها من الدراسات المشار إليها هنا من قبل على دحض الحجج القائلة بأنّ الإسلام غير متوافق مع الديمقراطية، فقد عانت هذه الدراسات في نفس الوقت من ضعف في التحليل. هناك تفسير ثقافي آخر يرى أنّه من الممكن إيجاد مثال آخر عن "الإستثناء العربي" وذلك بإلقاء اللوم على الثقافة العربية بدلا من الدين، بإعتبارها سببا في هذا العجز الديمقراطي. تُلقى هذه الدراسات باللائمة على الثقافة السياسية للدين، بما فيها المؤسسات السياسية، إجراءات وتصرفات المواطنين والقيم المعادية لبروز المؤسسات الديمقراطية.

يُعتبر هشام شرابي (Hisham Sharabi: 1998) أحد أنصار هذه المقاربة النظرية، فقد شرح المقاومة الدينية للديمقراطية عبر مصطلح "السُّلطة الأبوية الجديدة" (Neopatriarchy). حاجج شرابي بأنّ الملمح المركزي للمجتمع العربي هو الهيمنة القمعية للأب غير القابلة للجدل في العائلة وللذكور في العلاقات بين الرجل والمرأة، ويصل ذلك إلى العلاقة بين الحاكم والمحكوم،

العلاقة بين الأب والطفل، أي أنّ هناك فقط علاقة عمودية. لا تُكرّر هذه العلاقة نفسها في المجتمع الأوسع وحسب، وإنّما في العلاقات القائمة بين الدولة والمواطن. لقد خلقت هذه البنية ثقافة هيمنة وتبعيّة في الحياة الاجتماعيّة والسياسية على حدّ سواء. تفاعلت هذه الهيمنة التقليديّة (الأبوية) مع الحداثة في العالم العربي المعاصر، جاعلةً من المجتمع العربي مجتمعا "لا هو حداثي ولا هو تقليدي". يُسمي شرابي هذه البنية لهجينة "بالسلطة الأبوية الجديدة" التي تؤثر في الحياة الاجتماعيّة والسياسية في العالم العربي. كنتيجة لذلك، فإنّ الدول العربية ويغصّ النظر عن البناء المؤسّساتي والتشريعي الحديث، إستمرت في الخضوع إلى أشكال حديثة مشوّهة، هذه الدولة حسب شرابي: "هي على مناحي عديدة ليست أكثر من نسخة مُحدّثة عن السلطة الأبوية التقليديّة".

يُعدُّ كلٌّ من بيل وسبرينبورغ (Bill and Springborg:1990) من الباحثين الذين يتقاسمون مقاربة شرابي القائلة بالنزعة التراثية باعتبارها النمط المهيمن للقيادة في سياسات البلدان الشرق أوسطية، مؤكّدين الدور الحاسم للجماعات الترابية والمؤسّساتية في النظام السياسي الغربي. لقد كانت بنية الجماعة المهيمنة في العالم الإسلامي جماعة غير رسمية بدلا من أن تكون رسمية. يتطلّب تشكيل متغيّر بنية جماعة رسمية مستوى معيّن من المهارات التنظيمية، حدّ أدنى من الثقة والتعاون، خزّانا من الأموال لأجل المعدّات وطاقم من الموظفين، وإستعدادا من طرف النخب السياسية لتقبّل -بتسامح- وجود مثل هذه الجماعات. إستنادا لبيل وسبرينبورغ ، فإنّ شروط التنظيم نادرة الوجود بالمرّة في المجتمعات الشرق أوسطية.

إنّتقدت أندرسون (Anderson) مقاربة بيل وسبرينبورغ بحدّة، لقد أدّدت أنّه حتّى بالنسبة لعائلة ما في مجتمع ما، وليس فقط تركيبة مجموعة عائلات تُشكل قبائل، تُجمّع أكثر الشروط لتشكيل جماعة رسمية. لقد حاجت بأنّ الشرط الرابع فقط -ضمن قائمة شروطها وهو التسامح السياسي- مفقود في العالم العربي. لفتت أندرسون أيضا الإنتباه إلى العمران الحضري (المدينة) وهجرة العمّال، وهما عاملان غيرا بُنية المجتمع وقلّصا من مستوى السلطة الأبوية بوجه عام. يُثير أغلب الباحثين اليوم شكوكا حول التفسيرات الثقافية. يثير فيش بعضا من المخاوف المتعلقة بشرح نظام الحكم عبر العلاقات الأسرية: مع ذلك يُنبّه إلى ضرورة عدم التقليل من إمكانية وجود هذا الإرتباط. من وجهة نظره، فإنّ: "الأفراد الذين إعتدوا أكثر على العلاقات الهريراركية الصارمة في حياتهم الخاصة، يمكن أن يكونوا أقل عُرضة لمقاومة هكذا أنماط من السلطة في الحياة السياسية". وبالتالي: فإنّ معاملة المرأة أمر مهم بهذا المعنى، لكن فقط بإعتباره عاملا واحدا من عوامل كثيرة.

بشكل عام، فإنّ التفسيرات الثقافية تتعامل مع الثقافة باعتبارها متطلبا مسبقا لديمقراطية فاعلة بشكل ناجح، مع إيمانها بوجود شيء ما خاطئ في الثقافة العربية. إلّا أنّ البحث والمعطيات

التجريبية من العالم العربي تشير إلى العكس. إستنادا إلى المعطيات المجموعة من 20 مسح بحثي مختلف -تمّ دحضها- في تسعة بلدان عربية بين سنتي 2000 و2006، فإنّ التأييد الشعبي للديمقراطية منتشر بشكل واسع في المنطقة. البيانات عبر الإقليمية أو القادمة من "مسح القيم العالمي" أيضا تشير إلى أنّ تأييد الديمقراطية في العالم العربي يُعدُّ تأييدا عالي المستوى، بل أعلى من نظيره في أيّ منطقة أخرى من العالم. إستنادا إلى لورنس روزن (Lawrence Rosen:2006)، فإنّ الثقافة عامل مهم، إلّا أنّه لا يشير إلى أنّ هناك شيء متأصل في الثقافة العربية أو الإسلام يحول دون تطوّر الديمقراطية. لقد حاجج بأنّ البناء المؤسّساتي من الممكن أنّه إتّبع مسارا مختلفا في العالم العربي مقارنة بنظيره الغربي. حدّر روزن من الإفتراضات الجاهزة مسبقا، القائلة بأنّ أشكال الدساتير الغربية سوف تُناسب بالضرورة الإحتياجات المحلية في الشرق الأوسط.

❖ أثر الحاضر:

○ دور الغرب: ترويج الديمقراطية:

إنّه لمن الضرورة تسجيل أثر القوى الخارجية على عملية الديمقراطية حول العالم. تلعب عملية توسعت الإتحاد الأوروبي على سبيل المثال دورا مهما في ديمقراطية شرق أوروبا. لضغوط وحوافز الإتحاد تأثير مباشر وغير مباشر في إرساء الديمقراطية، ليس فقط في البلدان الأعضاء وإنما أيضا في المترشحين للعضوية. إلا أنّ ضغوط الديمقراطية الخارجية لم تجلب الديمقراطية للشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. أثناء سنوات الحرب الباردة، كانت أنظمة الإستبداد في الشرق الأوسط مدعومة من طرف كلاّ القوتين: الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. لقد وفّرا أسلحة ومساعدات تقنية ومالية من دون مساءلة نمط النظام طالما لم يكن يهدّد مصالحها. في منتصف الثمانينيات، فرضت الولايات المتحدة سياسة جديدة مرتكزة على تأييد الديمقراطية بهدف تأمين الأنظمة الموالية لها ضدّ تهديدات الحركات الإسلامية الراديكالية الشعبية المتنامية آنذاك. بعد أحداث 11 سبتمبر، أيّدت الإدارة الأمريكية سياسة ترويج الديمقراطية في الشرق الأوسط. في البداية، ركزوا بشكل أكثر على تعزيز إنتخابات حرّة وعادلة، إعادة إصلاح مؤسسات الدولة، ثمّ كان دعم المجتمع المدني، الحقوق المدنية وحقوق الإنسان لاحقا جزءا من برامج المساعدة الديمقراطية. إلا أنّ جميع هذه الجهود لم تخلق تغييرا سياسيا حقيقيا في الشرق الأوسط. لقد باشرت الحكومة الأمريكية أثناء عملية ترويج الديمقراطية نمطين مختلفين، أحدهما "لأصدقاء" الولايات المتحدة والآخر "لأعداءها". كانت الضغوطات الممارسة على "الأصدقاء" جدّ محدودة. فأنظمة مثل البحرين، قطر، الكويت، اليمن، السعودية، مصر، الأردن، الجزائر والمغرب الأقصى شرعت في إصلاحات معينة، لكن بطريقة محدودة وبمنحى متحكّم فيه. وبسبب الأمن المتعدّد وأولويات الطاقة بالنسبة للغرب، لم تواجه أغلب الأنظمة الإستبدادية ضغوطا خارجية حقيقية طالما لا تُهدّد مصالح الغرب الحيوية. كنتيجة لذلك، لم تُحدّد الإصلاحات سلطة القادة: في العديد من المسائل ساعدتهم الإصلاحات على تعزيز حكمهم. باختصار. فإنّ ديمقراطية المنطقة كانت دوما بمثابة الهدف الثانوي الطاغي على المخاوف والإهتمامات الأمنية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب على حدّ سواء. مثلما أشار إلى ذلك كاروتز (Carothers): "حينما تبدو الديمقراطية متنسقة بشكل جيّد مع الأمن والمصالح الإقتصادية الأمريكية، تقوم الولايات المتحدة بترويج الديمقراطية، وأين تتصادم الديمقراطية مع المصالح الأساسية الأخرى، يُقلّل من أهميتها أو يتمّ تجاهلها حتّى".

بشكل مشابه، تمنح عملية ترويج الديمقراطية لدى الإتحاد الأوروبي الأولوية للمصالح الإستراتيجية والإقتصادية للإتحاد. تتجاهل البلدان الأوروبية في معظم الأحيان طغيان النظم السياسية إذا كان ذلك يخدم مصالحها الإستراتيجية. على سبيل المثال، بالرغم من القمع السائد

الذّي يمارسه النظام في مصر، إلّا أنّه يستقبل قدرا أعلى من المساعدات المالية الأوروبية محافظا على الوضع القائم في الشرق الأوسط والذّي تمّ إرساءه من قبل معاهدة كامب ديفيد سنة 1979. فكلّ من البلدان الأوروبية منفردة، والإتحاد الأوروبي مجملا، يُكرّم الأنظمة الإستبدادية من خلال المساعدة المالية، مع ذلك، يُقلّصون تواصلهم بالجماعات السياسية الإسلامية التي تتعرّض لمعظم مضايقات النظام. بالإختباء وراء ذريعة أنّ "الإسلاميون قادمون"، تُوفّر أنظمة الشرق الأوسط فضاءً جدّ محدود للقوى الإسلامية التي لا تتبّنى منهج العنف للمشاركة في الحياة السياسية. حينما سُمح للأحزاب الإسلامية بالمشاركة في الانتخابات في كلّ من الأردن، الكويت، اليمن والمغرب الأقصى، إستمرت هذه الأحزاب في التعرّض المستمر للقمع من طرف الحكّام، حينما يُظهرون أداءً حسنا في أيّ عمليات إنتخابية. أمّا ردّة فعل الإتحاد الأوروبي تجاه قمع الأنظمة للإسلاميين فقد كان دوما الصمت.

لقد إرتبط المشكل الأساسي لعملية ترويج الديمقراطية الغربية في تقديم الأولوية للإنتخابات التعدّدية على حساب الأبعاد الأخرى للديمقراطية على غرار الحريات المدنية. علاوة على ذلك، يُحاجج كلّ من ليفتسكي وواي (Levitsky and Way: 2010) بأنّ عملية الديمقراطية الخارجية ليس لها ذات التأثير في كلّ بلد على حدّا: تتوقف النتائج على "نفوذ" و"إرتباطات" هذه التأثيرات. إذا كانت إحدى البلدان غير ديمقراطية، لديها القابلية للتأثر السريع بالضغط القادم من الغرب (ما يسمّيه نفوذ التأثيرات/ Leverage)، كما أنّ هناك علاقات مكثّفة عبارة للحدود وتدفقات تربطهم (وهذا ما يقصدان به الإرتبط/ Linkage) فسوف يكون الضغط فعّالا. خلافا لذلك، فإنّ درجة فعالية الضغط الغربي يكون محدودا مثلما هو الأمر في الشرق الأوسط. يشرح كلّ من ليفتسكي وواي كيف تُشكّل موارد الطاقة والقضايا الأمنية أجندة ترويج الديمقراطية عند الغرب، وتحدّ من قابلية التأثير السريع لدى الأنظمة الأوتوقراطية من قبل الضغط الغربي. يمكن لدول كالسعودية أو مصر مثلا أن تحاجج بسهولة بأنّ العملية الليبرالية السياسية سوف تُعرّض إمّا المصالح الأمنية الأمريكية للخطر أو تُهدّد بعدم إمكانية وصول الدول الغربية إلى النفط. يُعاد إستغلال المخاوف الأمنية المتعدّدة للغرب الأنظمة الإستبدادية في المنطقة على المحافظة على الدعم الدولي. بعد حوالي 30 سنة، فإنّ نتائج الترويج الغربي للديمقراطية لهي نتائج متواضعة وغير فعّالة في معظمها. ربّما يُعتبر توسيعت النظام الإنتخابي التعدّدي في الشرق الأوسط بمثابة النتيجة اللافتة الوحيدة لهذه العملية الطويلة، لكنّ الإنتخابات لم تجلب الديمقراطية: فهي بدلا من ذلك رسّخت الوضع القائم للإستبداد في أغلب الأحوال.

○ الإنتخابات كأداة في يد النظام الإستبدادي:

اليوم، تحظى أغلب بلدان الشرق الأوسط ببعض أشكال الأحزاب السياسية والانتخابات المنتظمة بشكل دوري. إلا أنّ وجود انتخابات تعددية في هذه الأنظمة لا يعني بالضرورة أنّها خطوة نحو الديمقراطية طالما أنّها لا تتبارى على نحو جدّي وطالما تستمر أيضا السلطة السياسية باقية في أيدي النظام بشكل رسمي.

تأذن الأنظمة لحركات المعارضة بالتبارى في الانتخابات إذا لم تكن تُشكّل خطرا على أمن سلطتها. وبالتالي فإنّها لا تسمح بإقامة إنتخابات حرّة وعادلة. في أغلب الأحوال، تُحظر أحزاب المعارضة أو لا تُؤهل للتنافس الإنتخابي، كما يتعرّض قادة المعارضة أيضا للسجن حينما يصيرون تهديدا للنظام. يُمنع المراقبون المستقلون أو القادمون من الخارج من فحص النتائج، الأمر الذي يخلق فرصا واسعة لتزوير الأصوات الإنتخابية. رغم عدم إستعدادها لقبول نتائج الإنتخابات الديمقراطية، فإنّ عددا من الأنظمة الإستبدادية التي تتبني نظاما إنتخابيا تعدديا تنمو وتتزايد يوما بعد يوم. منذ سنة 1975 إلى سنة 2000 أدخلت 44 دولة نظاما إنتخابية تعددية محدودة تحت شروط إستمرار الأوتوقراطية، كنتيجة لذلك، فإنّ الإنتخابات مع الإستبداد صارت بمثابة الشكل الحديث للأوتوقراطية.

إذا لم تُعبّر الإنتخابات عن مطالب المنتخبين، فما الغاية التي تخدمها إذن في هذه الأنظمة الإستبدادية؟ يشرح بوهلر (Buehler:2013) هذه الغاية مستخدما إستعارة "صمام الأمان". تُساعد الإنتخابات الأنظمة الإستبدادية في إضعاف وإحتواء المعارضة السياسية في الوقت الذي تُرضي فيه مطالب الديمقراطية القادمة من الداخل والخارج. في دراسته لحالة الإنتخابات في المغرب الأقصى، يرسم بوهلر الطريقة التي يتلاعب بها النظام المغربي ويُخب النظام أيضا بقواعد الإنتخابات والمؤسسات الرسمية لتقويض معارضة الإسلاميين بين عامي 2007 و2010. إستنادا إليه، فإنّ تغيير وتجديد المؤسسات السياسية الرسمية (كالأحزاب السياسية، القوانين الإنتخابية والإعلام) لأجل العمل لصالح النظام لهي أفضل طريقة لكسر المعارضة. فضلا عن ذلك، فإنّ الإنتخابات التعددية تعدّ أكثر إفادةً وأقل مشكلة من إستخدام القوة العسكرية الوحشية لإحاق الهزيمة بالمعارضة.

تلعب الإنتخابات دورا بارزا في تحديد إستقرار النظام من خلال مساعدة الحكّام ليس فقط على قمع المعارضة والتحكم في المصوّتين ولكن أيضا تمكّنهم من إدارة النُخب التي تشغل مسؤولية راهنة. أكّد بوهلر على الحاجة "لحزب حاكم" في دولة مستبدة. في تفسيره هذا، يجعل الحزب الحكام النظام أقوى ممّا يفعل ذلك الحاكم الكاريزمي أو الدكتاتور الصارم الذي لا يرحم، لأنّ الحزب يسوّي الخلافات بين النخب ويحول دون سخطهم، الأمر الذي قد يُضعف النظام. يُعدّ رضى النخب أمرا حاسما لمستقبل النظام. لقد أظهر البحث التجريبي الذي أجراه كلٌّ من ألبرتوس ومينالدو (Albertus and Menaldo:2012) أنّ الإنتقال يكون مرجّحا أكثر إذا ما أدارت النخب الوضع بالطريقة

التي تضمن لها مصالحها. بهذا المعنى فإنّ الانتخابات الأوتوقراطية مُصمّمة لإرساء طريقة منتظمة لتقاسم السلطة (القوة) بين سياسيي الحزب الحاكم. في الحالات التي لا يقوم فيها الأوتوقراطيين بحظر المعارضة، يسمح النظام للنخب بالانتظام على شكل أحزاب سياسية مستقلة، كما يسمح لها بأن تحظى بمكان ما في المجلس التشريعي. في ذات الوقت، فإنّ الإنتصارات الساحقة للنظام تبعث بإشارة للنخب أن ليس لها أيّ مستقبل سياسي خارج النظام الحاكم. إذا ما خضعوا لقواعد الحكم الإستبدادي، فمن الممكن أن يحضوا بالسلطة، أو بوظائف ومصالح معيّنة يتم توزيعها على شاغلي المناصب. لا يُتّبط هذا النظام مساعي المعارضة المحتملة وحسب وإنما يُعزّز أيضا من تأييد النخب للنظام.

يمكن للإنتخابات أن تتحوّل إلى فخّ بالنسبة لجماعات المعارضة في نظام مستبد. قبل كلّ شيء، تزوّد الإنتخابات النظام بالمعلومات المتعلقة بمؤيديه ومناوئيه، هذه المعلومات مفيدة جدا بالنسبة للنظام، ليس فقط لأجل التحكم في المعارضة وقمعها حينما يتطلب الأمر ذلك، ولكن أيضا لغريبة المؤيدين وولائاتهم. علاوة على ذلك، تخدم الإنتخابات السابقة والعمليات الإنتخابية النظام من خلال السماح له بتنظيم الإنتخابات بناءً على التأييد الشامل للحزب الحاكم وتوزيعه الجغرافي.

تخدم المجالس التشريعية الإستبدادية والإنتخابات أيضا مسألة تقسيم المعارضة، يُقسّم شاغلي المناصب المعارضة عبر تقديم تنازل محدود لجزء صغير منها فقط، مع إبقاء بقية أطراف المعارضة خارج اللعبة. هناك دراسة تحليلية مقارنة لإلين لوست-أوكار (Ellen Lust-Okar:2004) عن سياسات الأنظمة ضدّ المعارضة بعد الإنتفاضات الشعبية في الأردن والمغرب الأقصى أظهرت كيف يقوّي نظام إستبدادي نفسه من خلال إستراتيجية "فرّق تسد". تحظى النخب المستبدة بالسلطة لتحديد أيّ من المعارضين يمكن مشاركتهم في النظام السياسي الرسمي وأيّهم لا. إستنادا إلى تصنيف لوست-أوكار، تستنتج هذه التوليفة وجود ثلاث بيئات سياسية: بيئة حصرية غير منقسمة، بيئة شاملة غير منقسمة وبيئة منقسمة على نفسها. في البيئة غير المنقسمة لا يقوم نظام الحكم الإستبدادي بتقسيم المعارضة، إنّه يسمح لجميعها أو بعضها أو لا يسمح لأيّ منها بالمشاركة في العملية السياسية. في المقابل، يسمح في البيئة المنقسمة لبعض المعارضين السياسيين بالمشاركة في النظام السياسي بينما يُقصي البقية. بناءً على النتائج التي وصل إليها لوست-أوكار في دراسة الحالة التي أنجزها، فإنّه حينما لا تقوم النخب الشاغلة للمناصب بخلق الإنقسام بين الجماعات المعارضة، سواء عبر السماح بالمشاركة السياسية أو عبر منعها بالمطلق، فمن المرجح على نخب المعارضة أن تعبئ الهيجان السياسي. لكن، حينما يُقسّم أصحاب المناصب المعارضة السياسية بشكل فعّال إلى مخيم موالين ومخيم راديكاليين، يكون تعبئة المعارضين للهيجان السياسي أقلّ ترجيحاً.

بالرغم من الحجج العديدة عن الكيفية التي تتحوّل فيها الانتخابات إلى مجرد أداة في أيدي الحكام المستبدين لإستدامة النظام، يُحاجج ثلّة من الكُتّاب أنّه من الممكن أن يكون للانتخابات أثر في زعزعة الإستقرار أو حتّى أثر في عملية الديمقراطية ذاتها. يدّعي كلٌّ من فليب كونتز ومارك تومبسون (Philip kuntz and Mark Thompson:2009) أنّ نظام الإستبداد الإنتخابي الذي يحتال ويزوّر في الانتخابات له القدرة على إطلاق شرارة إحتجاجات شاملة، إذ بإمكانه أن يُعبّئ مواطنين عاديين، يقوّي المعارضة، يُساعد على تجاوز الخوف من فعل ثوري جماعي ويتحوّل إلى زناد بإمكانه أن يقلب النظام. أوّلَى براونلي (Brownlee:2007) أيضا إهتماما بالنظام الإستبدادي الإنتخابي. وقد رأى بأنّ التحوّل إلى الإستبداد مع وجود نظام إنتخابي تعدّدي لا يُمثّل خطوة غير مقصودة بإتجاه الديمقراطية الكاملة، ولكن للتلاعب بالانتخابات لتصير حامية للحكّام بطريقة آلية. بالنسبة لبراونلي، فإنّ إنتخابات الأوتوقراطيين ما هي إلّا مرحلة ضمن عملية سياسية طويلة يمكن أن تقود إمّا إلى مضاعفة الإستبداد أو إلى توفير فرص لدمقرطة النظام. رغم حقيقة كون الإنتخابات في الأنظمة الإستبدادية إنتخابات غير عادلة ولا حرّة، فإنّ براونلي يشير إلى أنّ هذه الإنتخابات من شأنها أن توفّر معلومات بخصوص الحكّام، وكذا بخصوص فصائل منافسيهم المنتقدين والمؤيدين الذي يحظون بهم داخل الفئات الشعبية الواسعة. من المؤكد أن يتمّ التلاعب بالانتخابات ولن تستطيع هذه الإنتخابات جلب تغيير كبير، إلّا أنّها تميل إلى الكشف عن الإتجاهات السياسية الموجودة.

○ الجيش: في أيّ صفّ يقفّ؟

يُعتبر الجيش في الشرق الأوسط منذ زمن طويل فاعلا سياسيا مهمّما يلعب دورا مركزيا في التاريخ السياسي للمنطقة. إستنادا إلى إحدى الرؤى، فإنّ هذه المكانة المتميّزة للقوات العسكرية مستمدّة من الحرس التاريخي القديم أو من الصفة الوراثية التي تتّسم بها المنطقة، والتي ترجع إلى الإمبراطورية العثمانية. فالقوات الأمنية سواءً حكمت الدولة مباشرة أو عبر التصرف بإعتبارها الجهاز الحيوي الأساسي لنظام مدني إستبدادي، فإنّ لها أثرا حاسما على مصير الإنتقال الديمقراطي في الشرق الأوسط. يُحاجج بلين (Bellin) بأنّ الإنتقال الديمقراطي يمكن أن يتحقّق بشكل ناجح فقط حينما يفقد الجهاز القهري للدولة الإرادة أو المقدرة على السحق، حينما يبقى النظام القهري متدخّلا متفاعلا ومواجهها للإصلاح السياسي، فإنّ الإنتقال الديمقراطي لن يحدث. يُسمّي بلين ذلك بالحقيقة الإستثنائية للمنطقة.

لا تتطلّب متانة الإستبداد، في نظره، توفّر جهاز القهر وحسب، وإتّما تتطلّب أيضا توفّر إرادة هذا الجهاز لقمع المعارضة أيضا. كما أكّد براونلي بدوره على العلاقة بين قدرة النظام وجهازه الأمني. يُحيلنا كلا الباحثين إلى أطروحة تيد سكوكبول (Thead Skocpol) سنة 1979، والتي ترى بأنّ

الثورات تكون مكتملة فقط حينما يفقد الجهاز القمعي إرادته أو قدرته على قمع الأعداء. أثبت البحث التجريبي لكلّ من ألبرتوس ومينالدو أيضا أنّ لتنامي قدرة القهر تحت حكم الأوتوقراطية أثر سلبي قويّ على مستوى الديمقراطية في البلد، مثلما هو الأمر أيضا بالنسبة لأرجحية عملية الديمقراطية للقوى الأمنية في الشرق الأوسط في أيّ دولة ما هذه القدرة وهذه الإرادة، لكن كيف يتمّ إدارتها؟ يشير هنا بلين إلى العوامل التي تُحدّد قدرة وإدارة الجهاز القهرية. أولى تلك العوامل هي "عامل الصحة المالية". بعبارة أخرى، حينما لا يستطيع الجيش تسديد المستحقات المالية أو إمدادات ضمانات الأسلحة والذخائر، فإنّ الجهاز القهري يتفكك من الداخل. وبالتالي، فإنّ القدرة الإقتصادية للدولة تُعدّ أمرا مهمّا. لا تتردّد البلدان النفطية الغنية أو المتلقين الأساسيين لعائدات النفط في إنفاق الأموال لأجل الجيش. يدّعي مايكل روس (Michael Ross:2001) أنّ لعائدات النفط تأثير قمعي عبر مساعدة القادة المستبدين على بناء قواتهم الأمنية الداخلية لقمع الحركات الإحتجاجية. حتّى بالنسبة للدول الفقيرة، فإنّها تجعل أولوياتها القصوى دفع مستحقات الجيش من أجل تقوية أجهزتها الأمنية. تُعتبر دول المنطقة هي الدول الأولى في العالم من حيث نسبة إنفاق الدخل المحلي الإجمالي على الأمن. إستنادا إلى آخر تقرير لمركز أبحاث الأمن القومي (2014)، حينما كانت كلّ من الصين والولايات المتحدة تقودان الأسواق العالمية من ناحية الحصة النسبية من الناتج المحلي الإجمالي، فإنّ بلدان الشرق الأوسط تُنفق من 2 إلى 4 أضعاف ما تُنفقه القوى العظمى الدولية على الأمن.

في هذا الصدد، تُعدّ المساعدات الأجنبية أمرا حاسما، خصوصا بالنسبة للبلدان الأكثر فقرا في المنطقة لأجل تقوية أجهزتها الأمنية. يؤكّد بلين على دور الدعم الدولي في تشكيل متانة القوى الأمنية. في حالة ما إذا فقدت المؤسسة الأمنية هذا الدعم المالي، التقني والسياسي الحاسم، فمن المرجح ألاّ تفقد فقط القدرة ولكن أيضا الإرادة على الإمساك بالسلطة. ولأجل المحافظة على المساعدات الخارجية، يعمل القادة المستبدون على التلاعب بمسألة "خطر الإسلاميين الراديكاليين". يُستخدم الصراع العربي-الإسرائيلي كذريعة أخرى من قبل هذه الأنظمة لتبرير وزيادة قدرتها العسكرية. يُظهر كلّ من ستيفان وروبرتسون أنّ التهديد المفروض من قبل إسرائيل على البلدان العربية كثيرا ما يُشار إليه باعتباره سببا في الإنفاق المالي على المؤسسة الأمنية القوية وبناء جيوش كبيرة الحجم في الشرق الأوسط. تعلب حالة الطوارئ هذه، دورا مهمّا في تقوية الإستبداد في المنطقة. بالرغم من أنّ الصراع العربي-الإسرائيلي يُشكّل ديناميكية كبيرة في السياسات الإقليمية، فإنّه لا يُعدّ عاملا مُحدّدا للإستبداد في المنطقة. على سبيل المثال، لا يمكن تفسير سبب تكوين جيوش كبيرة في بلدان بعيدة عن منطقة الطيران الإسرائيلي، على غرار السعودية، المغرب الأقصى وتونس.

يُعتبر مستوى المؤسسة للقوات الأمنية عاملا مهّما آخر، والذي يُحدّد كُلاً من قدرة وإرادة المؤسسة الأمنية في مواجهة الإنتفاضات الداخلية. إستنادا إلى بلين، فإنّ المؤسسة الأمنية الأفضل مأسسةً والتي تكون فيها معايير المشاركة والتعزيز معايرها عقلانية ويكون الجيش مرتكزا على روابط بدائية للسلطة التنفيذية، لهي أكثر إستعدادا للسماح بحدوث إصلاحات سياسية. إنّ الجيوش الوراثية الأقل مأسسةً لهي أكثر مقاومةً للإصلاحات الديمقراطية. تحت حكم الجيوش الوراثية يكون للضباط سببا مقنعا للخوف من أن تكون مناصبهم في خطر بسبب الإصلاحات السياسية، في حين يؤمن نظرائهم في الجيوش المأسسة أنّ بإمكانهم حماية أسلحتهم وقوتهم بعد الإصلاحات. في أغلب بلدان الشرق الأوسط، يحكم العسكر بمنطق وراثي، بإمكان الروابط الوراثية الحصرية أن تُساعد النظام على تحمّل تحديات ما وإلحاق الهزيمة بأعداءه الداخليين. في الأردن والمغرب الأقصى على سبيل المثال، يُعيّن الملك بانتظام أقاربه الذكور في المناصب العسكرية الرئيسية. في السعودية وسوريا تُعتبر كامل فروع القوات العسكرية والأمنية شؤوننا عائلية بإمتياز. في مقابل ذلك، يُعتبر الجيش في كلٍّ من مصر، تونس وتركيا مأسسا بدرجة عالية. هذا أحد العوامل التي تشرح سبب دعم الجيش للإنتفاضات في مواجهة الأوتوقراطيين في مصر وتونس أثناء الربيع العربي.

التكلفة المحتملة لقمع الحركات المنشقة، مثلما يُحاجج بذلك بلين، لها أيضا تأثير على قدرة وإرادة القوات الأمنية والنظام. تُعتبر التكلفة السياسية والإقتصادية للقمع النسبي للمجموعات الصغيرة أقل من تلك الناجمة عن قمع الجماعات الكبيرة. وبالتالي، فتحتّ حكم إستبدادي قويّ مدعوم من قبل الجيش، تبقى للإحتجاجات الشاملة حظّ في دفع النظام إلى الإصلاح. لكن، إذا كانت تكلفة الإصلاح أعلى من تكلفة قمع المحتجين، فإنّ للنظام القدرة على الفعل أكثر، يمكن للنخب الإستبدادية أن تختار قمع الإنتفاضات من دون إثارة الإنتباه بخصوص الحجم الكبير لهذه الإحتجاجات.

تُعتبر العلاقة القوية بين النظام وجهازه القسري أحد أكثر الفواعل الأساسية الداعمة لمتانة الأنظمة الإستبدادية في الشرق الأوسط. ورغم أنّ دعم القوات المسلحة لا يكون دوما مضمونا فإنّ الجيوش تكون موالية للحكام المستبدين كنتيجة للبنية الوراثية في معظم البلدان الشرق أوسطية. لا يختلف مواطنو البلدان الشرق أوسطية كثيرا عن الشعوب في أيّ مكان آخر من حيث الحقوق المطالب بها. ليس من الصعوبة العثور على أعمال شغب، إنتفاضات وحركات إحتجاجية في تاريخ المنطقة: تمرّد وإنتفاضة مدينة حماه في سوريا سنة 1982، ضربات سنوات الخمسينيات والإنتفاضات في السعودية، مظاهرات الحُبز في مصر سنة 1977، والإحتجاجات الإقتصادية في الأردن والمغرب الأقصى طيلة سنوات الثمانينيات. مع ذلك فإنّ هذه التمردات

قد تمّ قمعها بشكل عنيف من قبل الحكومات التي أنفقت أكثر ثرواتها في بناء أجهزة أمنية قوية لصدّ الطموحات الديمقراطية الشعبية.

○ التنمية الإقتصادية والدولة الريعية:

هذه إحدى أكثر المقاربات النظرية شيوعاً والمفسّرة للأسباب الكامنة وراء الحكم الإستبدادي والتي تُقيم علاقة بين النظام السياسي وحالة التنمية الإقتصادية. إستناداً إلى نظرية التحديث، تؤمن هذه المقاربة بالأهمية العميقة لمستوى التصنيع والتنمية الإقتصادية (الثروة، التصنيع، العمران الحضاري أو التمدين وكذا التعليم). يدّعي سيمور مارتن ليست (Seymour Martin Lipset: 1959) في نصّه التأسيلي: "بعض المتطلبات الإجتماعية للديمقراطية" أنّ الأمم الأكثر تنمية من الناحية الإقتصادية بناءً على مؤشرات أساسية للثروة، التصنيع، العمران الحضري والتعليم، لها حظّ أعظم لإستدامة الديمقراطية. لذلك، يحظى معدّل الثروة ودرجة التصنيع والعمران الحضري ومستوى التعليم بدرجات أعلى في البلدان الأكثر ديمقراطية. حاجج ليبيست بأنّ الثروة المتنامية وبقية العوامل الإقتصادية تتسبّب في سلسلة من التغيّرات الإجتماعية التي تقود إلى الديمقراطية: لذلك، فإنّ الديمقراطية غير قابلة للحياة في مجتمعات ما قبل الحداثة. بالرغم من حقيقة كون هذه المقاربة منتقّدة بشدّة في السنوات اللاحقة بسبب درجة البساطة التفسيرية التي تتصّف بها، فقد تمّ إعادة إنتاج نظرية التحديث من جديد كإستجابة للعولمة ولمرحلة الديمقراطية سنوات التسعينيات، سلّطت هذه النسخة الجديدة الضوء على التغيّرات الثقافية الجارية، على غرار صعود المساواة الجندرية من أجل تجاوز أوجه القصور الموجودة في النسخة القديمة. لنظرية التحديث أيضاً بعض المشكلات حينما تُفسّر عملية الديمقراطية في بعض البلدان، على غرار الهند مثلاً، والتي تحظى نسبياً بمستويات دنيا من التحديث أو الأنظمة الشيوعية والفاشية الأوروبية التي تحظى بمستويات جدّ عالية من الدخل والتعبئة الإجتماعية. يرى هنيبوش بأنّ فشل الدول ذات الدخل المرتفع والثراء النفطي في الشرق الأوسط في ديمقراطية أنفسها، يُظهر أيضاً قصور نظرية التحديث. من وجهة نظره: "لم يتمّ تخطّي عتبة التحديث بشكل أبعد مادام هذا الدخل مستمد من العائدات الخارجية التي تتزايد (وتتناقص) من دون كثير من التعبئة الإجتماعية والتعقيد الذي تؤمن نظرية التحديث بأنّه يجعل الحوكمة الإستبدادية غير قابلة للحياة". ثمّ يمكن للعجز الديمقراطي في الشرق الأوسط أن يكون مفهوماً حينما يأخذ الواحد منّا بعين الإعتبار البلدان النفطية الغنيّة ذات الدخل المرتفع.

يشرح العديد من الباحثين هذه الحالة الإستثنائية للبلدان الشرق أوسطية عبر إستخدام الطبيعة الخاصة لإقتصاد المنطقة المرتكز على مدخلات الريع النفطي. لقد صارت نظرية الدولة الريعية مستخدمة بشكل واسع منذ صياغتها سنة 1970 من قبل حسين مهدي (Hussein Mahdawy)

بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وصعود الديمقراطيات الجديدة، صارت هذه النظرية تحظى بشعبية فيما يخص شرح العجز الديمقراطي في الشرق الأوسط. لقد حاجج هنتينغتون على سبيل المثال، بأن التّيار الديمقراطي قد تمكن من الإلتفاف على المنطقة منذ أن صارت العديد من هذه الدول تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، والتي عزّزت من تحكم بيروقراطية الدولة. لقد أدّ كلٌّ من ببلاوي، أندرسون وروس (Beblawi, Anderson and Ross:2001) أنّ قدرا كبيرا من الثروة النفطية يعتبر شيئا معاديا لتطوير مؤسسات ديمقراطية. بالرغم من أنّ الإنتاج النفطي يُعتبر المصدر المهيمن لمثل هذه العائدات في الشرق الأوسط، فإنّه لا يُعدّ المصدر الوحيد. لقد تمّ ربط بلدان الجوار الفقيرة بالإقتصاد النفطي عبر هجرة القوى العاملة وتحويلاتهم المالية. يحصل بعض منها على مساعدة مباشرة من بلدان الخليج أو من خلال تكاليف نقل وعبور أنابيب النفط. أكثر من نصف عائدات الحكومة في السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، عمان، الكويت، قطر وليبيا تأتي من عائدات بيع النفط. تحصل إسرائيل، مصر والأردن على قدر كبير من المساعدة الخارجية من الولايات المتحدة كل عام. أمّا عائدات كلٍّ من الأردن، سوريا ومصر فتأتي عبر رسوم عبور أنابيب النفط (عبر أراضيها) أو رسوم النقل والمرور عبر قناة السويس بالنسبة لمصر. تُعتبر التحويلات المالية التي تقوم بها القوى العاملة مصدرا مهمّا للتبادلات الخارجية في مصر، اليمن، سوريا، لبنان، تونس، الجزائر والمغرب الأقصى. تُعتبر عائدات السياحة مهمّة أيضا، خصوصا في مصر وبعض بلدان شمال إفريقيا باعتبارها مصدرا آخر للعائدات.

كيف من الممكن أن تتسبب عائدات الريع في العجز الديمقراطي أو الهيمنة المُسبقة للإستبداد في الشرق الأوسط؟ تؤكد نظرية الدولة الريعية أنّ الوصول إلى عائدات كبيرة من الريع وليس من إنتاج النفط أو الضرائب يجعل الدولة مستقلة عن المجتمع من حيث مصدر العائدات. يُنشئ هذا الأمر عقلية ريعية تتسبب في حدوث فجوة في العلاقة المتلازمة بين العمل والأجر (المكافأة)، لا يعتبر الأجر - دخل أو ثروة - ذي علاقة بالعمل، إنّهُ معزول عن الإنتاج. علاوة على ذلك، فالدولة أو الحكومة التي تُطالب بضرائب لأجل الحصول على ميول (السلطة) تكسب قوة من توزيع قدر كبير من العائدات الريعية كأن تكون على شكل وظائف أو مزايا رفاهية إجتماعية. يوفّر توزيع القوة أيضا للدولة القوة لإدارة علاقات النخبة، وهذا ما يعوّضها شرعية أوسع. تُنظّم المصالح الإجتماعية والإقتصادية بطريقة معيّنة لتحصيل مشاركة حسنة للعائدات. بعبارة ببلاوي: "تُصبح المواطنة مصدرا للمنفعة الإقتصادية". كنتيجة لذلك، يصبح الناس تابعين بشكل كبير ومعتمدين على الدولة لأجل العيش، والتي تردعهم من مباشرة ضغوط ما على الحكومة تتعلق بمطالبهم. وبهذه الطريقة تُعفى الدولة من المحاسبة الداخلية. لا تُعزّز البنية الإقتصادية فقط النظام الإستبدادي، وإّما تُوفّر الثروة لحمايته أيضا.

تُقيم نظرية الدولة الريعية علاقة إيجابية بين الديمقراطية وتحصيل الضرائب وتجعل من هذا الأمر بمثابة المحرك الأساسي لعملية الديمقراطية في الغرب. ضمن هذه الرؤية، تمنح الضرائب للمواطنين درجة من السلطة والقوة على الحكام لأجل المساومة وطلب المساءلة والتمثيل في الحكومة. كنتيجة لذلك، فإنّ الحكومات التي تُموّل نفسها عبر عائدات النفط فهي أكثر أرجحية لتكون حكومات إستبدادية. أمّا الحكومات التي تموّل نفسها عبر الضرائب، فهي أكثر أرجحية لتصير حكومات ديمقراطية. إلا أنّ عملاً تجريبياً أنتج نتائج غامضة أو معاكسة حول تأثير عملية تحصيل الضرائب على الديمقراطية. على سبيل المثال، يُحاجج واتربيري (Waterbury:1994) بعدم وجود أدلة تاريخية ولا معاصرة من القرن الحادي والعشرين (في الشرق الأوسط) تشير إلى أنّ عملية تحصيل الضرائب كانت قد أثارت مطالب ما إستخدمت فيها الحكومات أموال الضرائب. لقد أنتجت عملية تحصيل الضرائب بطريقة شجعة ثوراث، خصوصاً في الأرياف، لكن لم يكن هناك أيّ تحويل للعبء الضريبي إلى ضغوط لأجل عملية الديمقراطية. ومنذ إدخال نظرية الدولة الريعية، عرفت البنية الإقتصادية لأغلب بلدان الشرق الأوسط تغييراً. لقد لفت الباحث غراي (Gray:2011) الإنتباه إلى دول مجلس التعاون الخليجي: البحرين، الكويت، قطر، عمان، السعودية والإمارات العربية المتحدة، ويرى أنّ هذه الدول صارت منذ تسعينيات القرن العشرين أكثر عولمة، إذ أنفقت ثروتها الريعية على تنمية إقتصادياتها ومجتمعاتها، كما حاولت تنويع عائداتها لأجل تقليص إعتمادها القويّ على النفط. كما كان هناك تغيير في العلاقات مع المجتمع. إلا أنّ جميع هذه التغيّرات، لا تعني حدوث تحوّل راديكالي في بنية نُظم دول المجلس، فقد بقيت هذه الدول دولاً غير ديمقراطية، إذ قامت بإعادة إنتاج صفتها الإستبدادية ولم تسمح لأيّ معارضة أو إصلاحات سياسية أن تتحدّى سلطة الدولة. وبالتالي، فإنّ لنظرية الدولة الريعية القوة لشرح الديناميكيات السياسية بدلا من الديناميكيات الإقتصادية. لقد صارت البنية الإقتصادية لهذه الدول أكثر تعقيداً مع التغيّرات الطارئة على التركيبة السكانية، العولمة، الضغوط الإقتصادية والضرورات الدولية الجديدة. إدعى غراي بأنّ نظرية الدولة الريعية الكلاسيكية لا تُعدّ كافية لأجل شرح هذه البنية المركّبة لإقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

خاتمة:

لقد تمّ حكم أغلب البلدان الشرق أوسطية من طرف أنظمة إستبدادية لوقت طويل، إستخدمت حتّى خطوات "عملية الديمقراطية" للمحافظة على إستقرار أنظمتها. لقد صار الشرق الأوسط تاريخيا أقلّ مناطق العالم حرّية. لماذا تُقاوم البلدان الشرق أوسطية عملية الديمقراطية أو لماذا تترسّخ الأنظمة الإستبدادية في هذه المنطقة؟ إنّه لمن المستحيل تقديم إجابة بسيطة لهذا السؤال المعقّد. مثلما هو مخلصّ هنا، فقد بحث كثيرون في هذا المجال عن جواب لذلك. للباحثين مقاربات نظرية مختلفة. يُلخّص مارشا بريستيان بوسوسني (Marsha Pripstein Posusney:2005) مقاربتين أساسيتين بين أدبيات العلوم السياسية المتعلقة بموضوع الإستبداد والديمقراطية: "مدرسة الشروط المُسبقة التي تطرح حُججها الضرورات الإقتصادية، الثقافية أو المؤسسية لأجل تحقيق الإنتقال من الإستبداد، ومنظور "التحوّلات" التي ترى في عملية الديمقراطية كخيار محتمل للنظام وفواعل المعارضة، يمكن أن تحدث تحت مجموعة متنوّعة من الظروف الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية".

لحجج كلتا المدرستين صلاحية معيّنة، إلّا أنّهما تتّصفان بالمحدودية عند شرح البنية المركّبة للإستبداد عبر الشرق الأوسط. على سبيل المثال، يمنحنا التاريخ رؤية معيّنة لنشأة الحكم الإستبدادي إلّا أنّه لا يمكن فهم حاضر الشرق الأوسط عبر النظر إلى الأسباب التاريخية وحسب، كأي منطقة في العالم، لا يمكن للتاريخ أن يكون قَدْرًا محتوما للمنطقة. تاريخ أوروبا مليء أيضا بأمثلة من الإستبداد، الأنظمة الملكية وكذا الدكتاتوريات. ليس ببعيد عنّا، وفي سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين، هيمن الإختلاف بين رؤى الإستبداد ورؤى الديمقراطية في المجتمع على الصراع السياسي في أغلب البلدان الأوروبية. إلّا أنّها تمكّنت في النهاية من إتمام التحوّل الديمقراطي. لقد كان العقدين الماضيين شاهدين على التحوّلات الدورية البنوية، الإقتصادية، الثقافية والتكنولوجية الكبيرة التي قلّلت من أهمية التاريخ لأجل بناء الحاضر.

يقطع الربيع العربي الشكّ -رغم المُشكلات القائمة- في الإدّعاء القائل بأنّ التاريخ، الإسلام أو الثقافة العربية لهي عوائق نظامية أمام الديمقراطية. تمنحنا هذه الحجج في الغالب فكرة حول الطريقة التي قام بها الإستبداد من التمكين لنفسه وإيجاد أرضية له في المنطقة، إلّا أنّها لا تُفسّر الكيفية التي تمكّنت بها الأنظمة من الحفاظ على حياتها إلى الآن.

تُعتبر الظروف الحالية أكثر نفوذا في تقوية الأنظمة الإستبدادية على حساب عملية الديمقراطية. مثلما تمّ تلخيص ذلك سابقا، فإنّ الهندسة الإنتخابية وسياسية "فرّق تسد" تُشّل المعارضة وتجعل صيانة الحكم الإستبدادي أمرا ممكنا. في الحالات التي تتواجد فيها المعارضة، فإنّها تُفاجئ بجهاز أمني قهري، يتقوّى عبر المداخل الريعية والدعم الغربي. لقد شهد الشرق الأوسط العديد من المظاهرات المُطالب بالحقوق، المساواة الإقتصادية، الحرية، الكرامة والعدالة الإجتماعية، إلّا

أنّه تمّ إسكات الشعوب وقمعها بشكل عنيف في كلّ مرّة عبر القوى الأمنية. لذلك، فإنّ إلقاء اللوم على الثقافة والدين كعوامل متسبّبة في إنتشار أنظمة الإستبداد عبر المنطقة، لهو أمر تبسيطي إلى حدّ كبير. لا يوجد شكّ في أنّ بلدان المنطقة متّصلة -بعضها البعض- عبر روابط تاريخية، دينية وثقافية، إنّها تحظى ببنى إجتماعية متشابهة ومشكلات إقتصادية متشابهة أيضا. رغم ذلك، فكلّ عامل يُؤثّر في بلد ما بطريقة مختلفة. لذلك، فإنّه من الأفضل دراسة كلّ بلد بشكل منفرد لأجل فهم أسباب العجز الديمقراطي فيه.

إنّ الوصول إلى المثل الديمقراطية ليس هدفا سهلا، يوجد فقط 45% من البلدان في العالم يتمّ تصنيفها على أنّها ديمقراطيات تامة كاملة، الأمر الذي يؤشّر إلى أنّ معظم البلدان يتمّ تصنيفها على أنّها أكثر أو أقل إستبدادا. حتّى بالنسبة "لليدمقراطيات التامة الكاملة" على غرار الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا وألمانيا فإنّها تُعاني من مشكلات ما.

يبقى من المستحيل في القرن الحادي والعشرين إيجاد بلد يحظى بمؤسسات ديمقراطية تلقى كلّ المتطلّبات الديمقراطية. لا يعني ذلك طبعاً أنّه ينبغي علينا القبول بالحكم الإستبدادي. لكن، إذا ظلّ الأمر صعباً بالنسبة الغرب -ذاته- في متابعة مُثلي ديمقراطية نابعة من تجربته التاريخية الخاصة، فكيف نتوقع أن يختبر بقية العالم الديمقراطية من دون أيّة مشكلات؟ لا تظّل هناك أسباب تجعلنا متفائلين بخصوص مستقبل الديمقراطية في الشرق الأوسط، إذا ما سلّمنا بأنّ على هذه الدول أن تتبّع طريقها الخاص نحو الديمقراطية. تُظهر قوائم الترتيبات العالمية تقدّم جودة الديمقراطية في كامل المنطقة بعد الربيع العربي. صحيح بأنّ ترتيب هذه البلدان على هذه القوائم قد تواهى سنة 2014 في دول كثيرة، بما فيها مصر، تونس، البحرين، لبنان، مع ذلك، فإنّ تيّارات الحرّية تبقى عالية المستوى ممّا كانت عليه قبل الإنتفاضات (حسب فريدون هاوس: 2014). إنّ التغيير الديمقراطي المستدام ليس أمراً مستحيلاً في المنطقة، إلاّ أنّه يعتمد غالباً على ظروف لا يتمّ تشكيها من قبل الشعوب وإنّما من طرف تحالفات إقليمية ودولية معيّنة.